

الفوائد المرضية

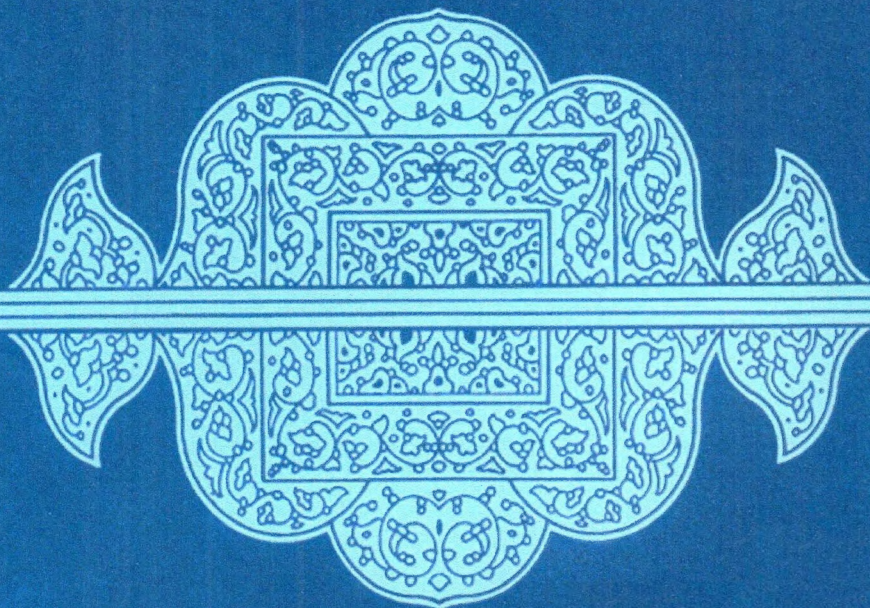
شرح الإمام الشَّيْخ الرَّامِي الشَّافِعِيّ

على

مختصر المقدمة المحضرة الصغير

من فقه السادة الشافعية

للعلامة الشيخ عبد الله بن الفضل المحضري



الفوائد المرضية

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الإمام الشمس الرملي

هو الإمام الأنصاري المعروف بالشافعي الصغير محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المنوفي المصري الملقب بشمس الدين الرملي . ووالده شهاب الدين أو الشهاب الرملي سببه إلى رملة وهي قرية صغيرة قريباً من الهجر بالقرب من منية (الوجه الهجري) .

ولد بمصر في شهر جمادى الأولى سنة ٩١٩ هـ تسعمائة وتسع عشرة هجرية ونشأ بها تحت رعاية والده الإمام الشهاب الرملي . وكان والده مرجع العلماء في وقته بلا خلاف . فاختلط الفقه بلحمه ودمه منذ الصغر حتى كان والده يقول تركت محمداً بحمد الله تعالى لا يحتاج إلى أحد من علماء عصره إلا في النادر .

أخذ العلم عن والده وقد أغناه ذلك عن التردد على بقية العلماء حيث كان معظمهم من تلاميذ والده . وشارك والده في بعض شيوخه كالشيخ ركريا الأنصاري والشيخ برهان الدين ابن أبي شريف فقد أخذ عنهما كما أخذ عنهما والده من قبل .

قال عنه الشيخ عبد الوهاب الشعراني في طبقاته الوسطى :
صحبتة من حين كنت أحمله على كتفي إلى وقتنا هذا فما رأيت عليه ما يشينه في دينه ولا كان يلعب في صغره مع الأطفال بل نشأ على الدين والتقوى والصيانة وحفظ الجوارح ونقاء العرض . رباه والده فأحسن تربيته ولما كنت أحمله وأنا أقرأ على والده في المدرسة الناصرية كنت أرى عليه لوائح الصلاح والتوفيق فحقق الله رجائي فيه وأقر عين المحبين . فإنه الآن مرجع أهل مصر في تحرير الفتاوى وأجمعوا على دينه وورعه وحسن خلقه وكرم نفسه ولم يزل بحمد الله في زيادة من ذلك انتهى .

جلس للتدريس بعد وفاة والده وحضر درسه أكثر تلامذة والده منهم الشهاب أحمد بن قاسم والشيخ ناصر الدين الطبلأوي وغيرهما وولي منصب افتاء الشافعية ، وأقام عدة مدارس .

وكان يدرس في الحديث والتفسير والأصول والفروع والنحو والمعاني والبيان وبرع في العلوم النقلية والعقلية .

له تأليف نافعة منها « نهاية المحتاج شرح المنهاج » وشرح
البهجة الوردية ، وعمدة الرابح في شرح الطريق الواضح ،
وشرح العباب (لم يتمه) وشرح الزبد وهو غير شرح والده
وشرح الإيضاح في مناسك الحج ، وشرح منظومة ابن
العماد ، وشرح العقود في النحو ، وشرح الأجرومية ، وشرح
مختصر الشيخ عبد الله بافضل الصغير ، وله حاشية على شرح
التحرير ، وحاشية على العباب وغير ذلك . حتى قيل عنه إنه
مجدد القرن العاشر .

وهكذا أمضى عمره كله في نفع الناس وتعليمهم وتأليف
الكتب النافعة المباركة ، حتى وافاه الأجل المحتوم ببلدة مصر
يوم الأحد الثالث عشر من جمادى الأولى سنة أربع وألف من الهجرة
سنة ١٠٠٤ هـ رضي الله عنه ونفعنا بعلمه .

انتهى باختصار من كتاب خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي
عشر . (للمحبي) .

ترجمة العلامة عبد الله بافضل

بقلم محمد بن أحمد الشاطري

نسبه :

هو الشيخ العلامة المتفّن المصلح الصالح عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بلحاج بافضل الملحجي ثم السعدي نسبة إلى قبيلة مذحج اليمنية أي القحطانية الشهيرة ومذحج بميزان مجلس والسعدي نسبة إلى سعد العشيرة بن مذحج وإنما سمي سعد العشيرة لأنه يسير في عدد ضخم من أبنائه وأحفاده قالوا إنهم حوالي ثلاثمائة فإذا قيل له من هؤلاء ؟ قال : إنهم عشيرتي لثلاث يستكثرونهم عليه .

وهو من آل بافضل ثم من آل بلحاج أي بن الحاج وحذفت النون اختصاراً كما تقول العرب بلحارث بن كعب وأمثالها .

وآل أبي فضل هم المشايخ الشهيرون بالعلم والتقوى والصلاح والفضل، وقبيلتهم خصبة بالفحول من الرجال لعدة أجيال. وقد كتب الشيخ العلامة الشاعر الكبير محمد بن عوض بافضل عن الكثير منهم في كتابه «صلة الأهل في مناقب آل أبي فضل» وصاحب هذا الكتاب ثمرة من هذه الشجرة. ولآل أبي فضل وغيرهم من فئات المشايخ المعروفين بحضرموت ارتباط متين بالسادة آل أبي علوي وقد تعاون الجميع على نشر العلم والثقافة والصلاح والتقوى بين معظم أفراد الشعب حتى تكون بذلك مجتمع مشرق بالعلم والخير والحب والصلاح ونشر الدعوة إلى الله تعالى، ويغلب على مجتمعهم هذا الاهتمام بالنهج على منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين وهم الذين قال فيهم رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم : «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» أي في الجملة لا في الأفراد كما هو معلوم.

مولده :

ولد رضي الله عنه بتريم سنة ٨٥٠ هـ خمسين وثمانمائة للهجرة وسماه والده عبد الله ونشأ في بيت صلاح وعلم وتقوى كما قدمنا وفي بيئة لا يعرف فيها غير ذلك. وكان ذلك العصر هو متوسط العصر الذهبي بحضرموت في العلم والزهادة والعبادة والتصوف المؤسس على دعائم الكتاب والسنة إلى جانب الاكتفاء الذاتي بالزراعة والصناعة .

شيوخه ورحلاته لطلب العلم :

تلقى العلم عن شيوخ عظماء وأئمة كبار سواء في وطنه
ومسقط رأسه تريم أم في غيرها من المهاجر .

فكان والده الشيخ العلامة عبد الرحمن هو الذي ربا
وحفظه القرآن بقراءاته وأخذ عن أئمة بني علوي وغيرهم من
رجال عصره أصنافاً من العلوم ثم رحل إلى عدن ودرس
على كل من الشيخين الجليلين محمد بن أحمد بافضل
وعبد الله بن أحمد بامخرمة والد الشيخ الشاعر عمر بن عبد الله
بامخرمة وجد الفقيه المتقن عبد الله بن عمر بامخرمة وأخذ عن
السيد الفقيه عمر بن عبد الرحمن باعلوي صاحب الحمراء
وهي مدينة معروفة تقرب من عدن .

درس على هؤلاء علوم الحديث والتفسير والفقه والعلوم
العربية والتصوف بأصنافها إلى ما قد تلقاه بوطنه تريم عن كبار
علمائها وشيوخها كما تقدم آنفاً .

ثم رحل إلى الحرمين الشريفين لأداء النسكين الحج
والعمرة واغتتم فرصة وجوده بالديار المقدسة فأخذ عن علمائها
وفي مقدمتهم بمكة برهان الدين القاضي ابن ظهيرة والإمام
محب الدين الطبري وبالمدينة عن العلامتين محمد بن أبي
الفرج العثماني وأبي الفتح الموافي وغيرهم .

العودة إلى الوطن والإجازة :

وقد عاد إلى وطنه من هذه الرحلة الموفقة وقد ملأ وطابه بالعلوم والثقافة والمعرفة وأشبع رغبته فيها وأذن له مشايخه بها كما أذن له الآخرون في الافتاء الشرعي وفي تدريس العلوم التي مر ذكرها وأجازوه في ذلك ومنهم من أجازة خطية .

والإجازة في تلك العصور وإلى عهد قريب معناها الشهادة للمُجاز (بضم الميم) بأنه متأهل للتدريس في العلوم التي أجبر فيها وفي غيرها من أذكار وأوراد وقراءة قرآن وأمثالها .

والإجازة العلمية هي أقوى من الشهادات التي تعطى اليوم للمتخرجين من المدارس لأنهم يتحرون فيها فلا تعطى إلا للكفاء وبزاهة تامة في الطرفين المجاز والمجيز رضي الله عنهم .

تلاميذه ومصنفاته :

للمصنف كثير من التلاميذ ومن الطلبة الكبار المتخرجين على يده يبرز لنا في مقدمتهم المحدث محمد بن علي خرد مؤلف الغرر وأخوه القاضي أحمد شريف والعلامتان شيخ بن عبد الله العيدروس وعبد الرحمن بن الشيخ علي بن أبي بكر وغيرهم من السادة والمشايخ وهم ما بين متلق ومتخرج ومرتبطة بالالباس والتحكيم له على وفق ما عرف واشتهر في تلك العصور وإلى عهد قريب لتسليك المريدين وتربيتهم تربية

روحية عالية وشحن قلوبهم بالإيمان والعمل الصالح ولم يبقَ من ذلك في هذا العصر المادي شيء إلا فيما ندر .

أما مصنفاته فكثيرة منها :

- الحجج القواطع في أحكام الواصل والقاطع .
- رسالة في أوراد المساء والصباح كمختصر لأذكار النووي .
- حلية البررة في أذكار الحج والعمرة والزيارة .
- مؤلف، في معرفة القبلة .
- جوامع الأنوار وهدايا الأسرار في فضل القائم بالأسحار .
- مؤلف لطيف في علم الفلك .

وهذه مؤلفات لم يطبع منها شيء وهي إما ما تزال خطية أو نهشتها أيدي الضياع كلها أو بعضها كالكثير من مؤلفات علماء حضرموت وتراثها .

المختصران :

ومن مؤلفاته المختصر الكبير والمختصر الصغير فيما لا بد لكل مسلم من معرفته وهو الذي كتبت هذه الترجمة لمؤلفه المشار إليه بمناسبة إعادة طبعه، وهو كما قال فيما لا بد لكل مسلم من معرفته أي في العبادات التي ذكرها فيه ويسير من المعاملات وإلا فهناك أمور أخرى لا بد لكل مسلم من معرفتها فيما يتعلق بالعقائد والسيرة النبوية والمعاملات . وللشيخ محمد الرملي شرح عليه عزيز الوجود وكان كثير من العلماء يأمر

بقراءته ودرسه ومن المتأخرين منهم الإمام أحمد بن حسن العطاس، وعلى الكبير عدة شروح منها المنهاج القويم لابن حجر الهيتمي وللشيخ محمد بن سليمان الكردي حواشي عليه وبشرى الكريم للشيخ سعيد بن محمد باعشن، والسبب في تأليفه - كما يروى عن الشيوخ - أن الإمام العلامة المعتقد محمد بن عمر بن محمد بن أحمد بن الأستاذ الأعظم الفقيه المقدم المكنى بأبي مريم (بتشديد الياء) تصغير مريم وهي بنته التي يكنى بها كان يحفظ الطلبة القرآن في قبة الشهيرة بتريم والتي يسمونها (قبة أبو مريم) فإذا ختم الطالب حفظ القرآن أمره بحفظ ربع العبادات من التنبيه في الفقه لأبي إسحاق الشيرازي ثم يعيد الطالب ذلك عليه. وتخرج على يده بهذه الصفة أعداد كثيرة واستمر الحفظ فيما بعد في تلك القبة الأثرية إلى اليوم بفضل إخلاص أبي مريم التقي المستقيم المعتقد فقرر الشيخ عبد الله بلحاج وهو قوي العقيدة في أبي مريم أن يؤلف هذا المختصر أو المختصرين تسهيلاً لأولئك الحفاظ ورجاء أن تصله بركة أبي مريم السابق عليه في الزمن رضي الله عنهما. وهكذا كانا يتركان للطلبة المتخرجين من تلك القبة الباب مفتوحاً للاستزادة من المعلومات الأخرى في شتى العلوم لما يريانه من الأهم قبل المهم نفع الله بهما وبالنماذج الطيبة. وبفضل إخلاص أبي مريم استمر حفظ القرآن في قبة إلى حين كتابة هذه الترجمة .

هجرته إلى بندر الشحر :

واستدعي إلى الشحر ليقوم بالتدريس في أحد جوامعها بعد أن انتزع وقفه المخصص للدراسة العلمية به من يد الدولة وكان الذي انتزعه منها القاضي الشهير محمد بن عيسى وهو نفسه رأى كفاءة الشيخ عبد الله - صاحب الترجمة - العلمية والخلقية وشعبيته فرتبت الدروس في الجامع المشار إليه وتصدر فيه وأقبل عليه الطلبة وأقام نهضة علمية واجتماعية رُهي بها ثغر الشحر الباسم وأقام به حتى توفي .

مكانة المؤلف الاجتماعية :

لمؤلف المختصر الشيخ عبد الله بلحاج مكانة عظيمة في الأوساط الحضرمية في عصره فكان كبار الشيوخ يجلبونه ويشهدون له بالتفوق في العلم والمعرفة والنزاهة والاستقامة وكان معتقداً محبوباً ويقوم بإصلاحات بين حملة السلاح من القبائل وكان السلطان عامر بن عبد الوهاب أبرز سلاطين بني طاهر بعدن واليمن يجله ويعتقده ، والشيخ يشير عليه بما فيه الصلاح والإصلاح حسب الممكن .

توفي رضي الله عنه بالشحر في رمضان سنة ٩١٨ هـ ثمانى عشرة وتسعمائة للهجرة .

وبعد فهذا ما جرى به القلم وجادت به الظروف من ترجمة عامة لمؤلف هذا المختصر ليعطي القارئ صورة عامة عنه

رضي الله عنه ومن شاء المزيد فيمكنه أن يقرأ ترجمته في كتاب
« صلة الأهل في مناقب آل أبي فضل » فقد توسع فيها أكثر من
غيره .

محمد بن أحمد الشاطري .

تحريراً في ١٥ شعبان ١٤٠٥ هـ
جده

الفوائد المرضية
شرح الشمس الرملي
الإمام محمد أحمد الرملي الشافعي
(٩١٩ - ١٠٠٤ هـ)

على
مختصر المقدمة الحضرمية الصغير
في فقه السادة الشافعية
للعامة عبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرمي
(٨٥٠ - ٩١٨ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله الذي بعث
محمداً ﷺ رحمةً للأنام ومبيناً للحكم والأحكام أحمدته سبحانه
وتعالى على الدوام وأشكره على سوابغ النعم والأنعام وأستغفره من
جميع الذنوب والآثام وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
المالك الملك العلام وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله سيد
الأنبياء والرسل الكرام صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه صلاةً
وسلاماً دائماً على ممر الليالي والأيام .

وبعد فقد سألتني بعض الطلبة الأعزة عليّ من المترددين إليّ أن
أضع شرحاً على المقدمة المنسوبة للشيخ الإمام العالم العلامة
عفيف الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن الحاج بافضل الحضرمي
تغمده الله برحمته يحل ألفاظها ويتم مفاهيمها فأجبتة لذلك وعلقتة
من حفظي من غير مراجعة كتاب وأرجو أن يوافق الصواب وسميته
«الفوائد المرضية في شرح المقدمة الحضرمية» سائلاً من الله تعالى أن
ينفع به كما نفع بأصله وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للفوز

، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه

بالنعيم المقيم إنه الجواد الكريم الغفور الرحيم . قال المصنف رحمه الله تعالى : (بسم الله الرحمن الرحيم) افتتح كتابه بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله فهو أقطع » وهي متعلقة بمحذوف تقديره أؤلفُ ، والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ، وأكثر أهل العلم على أنه الاسم الأعظم وقد ذكر في القرآن في ستين وثلاثمائة وألفين موضعاً (والرحمن الرحيم) صفتان بنيتا للمبالغة ، والرحمة في اللغة رقة القلوب وهي مستحيلة في حقه تعالى فتحمل على غايتها وهي نفس الإحسان أو إرادة الإحسان ، والرحمن أبلغ من الرحيم لأن زيادة بناء تدل على زيادة المعنى (الحمد لله) هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم ، وأضاف الحمد للاسم الكريم لأن تعليل الحكم بمشتق يوهم أن العلة ما منه الاشتقاق فدل على أنه مستحق الحمد لذاته جلّ وعلا (رب) أي مالك العالمين والعالم اسم لما سوى الله تعالى (وأشهد) وأبين أي أعلم (أن لا إله) أي لا معبود بحق في الوجود (إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً) هو منقول من اسم مفعول المضعف سمي به بإلهام من الله لكثرة خصاله المحمودة (عبده) لأنه لا شيء للإنسان أشرف ولا أثر من العبودية (ورسوله) هو إنسان أوحى إليه بشرع وأمر بتبليغه ، فلفظ الرسول أخص من لفظ النبي على المشهور فكل رسول نبي وليس كل نبي رسول (صلى الله عليه) الصلاة من الله رحمة مقرونة بالتعظيم ومن

وعلى آله وصحبه وسلم . (وبعد) فهذا مختصر فيما لا بد لكل مسلم من معرفته أو معرفة مثله من فروض الطهارة والصلاة وغيرهما فيجب تعلمه وتعليمه ممن يحتاج إليه من الرجال والنساء والصغار والكبار والأحرار والعبيد .

الملائكة استغفار ومن المكلفين تضرع ودعاء (وعلى آله) هم مؤمنوا بني هاشم والمطلب (وصحبه) والصحابي من اجتمع مؤمنا ومات مؤمناً بمحمد صلى الله عليه (وسلم) جمع بين الصلاة والسلام حذراً من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر (وبعد) أتى بها للاتباع ولأنه يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر وأصلها مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة (فهذا) اسم إشارة لموجود في الذهن أن تقدم على تأليف المختصر (مختصر) هو ما قل لفظه وكثر معناه عكس المبسوط (فيما لا بد لكل مسلم) ومسلمة مكلف (من معرفته) من فروض ، جمع فرض (الطهارة) هي لغة النظافة وشرعاً زوال المنع المرتب على الحدث أو الخبث أو الفعل الموضوع لإفادة ذلك أو لإفادة بعض آثاره (والصلاة) هي لغة الدعاء وشرعاً أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير ومختمة بالتسليم غالباً (وغيرهما) من صيام وحج وعمرة (فيجب تعلمه) ولو بالسفر وبأجرة مثل إن قدر عليها (وتعليمه) من يحتاج إليه من الرجال والنساء والصغار فعلى أوليائهم تعليمهم والكبار والأحرار والعبيد أي الأرقاء .

(فصل) فروض الوضوء ستة . الأول : النية . أما نية رفع الحدث أو الطهارة للصلاة وتكون هذه النية عند غسل الوجه . الثاني : غسل الوجه جميعه شعراً وبشراً إلا باطن اللحية الكثيفة والعارضيين الكثيفين . الثالث : غسل اليدين

(فصل) هو لغة الحاجز واصطلاحاً اسم لجملته من العلم مشتملة على مسائل (فروض) الوضوء ستة (الأول) النية لخبر «إنما الأعمال بالنيات» ولها كيفيات . (أمانة رفع الحدث) أي رفع حكمه حيث كان وضوء رفاهية بخلاف وضوء الضرورة فلا يجزيه بهذه النية لأن حدثه لا يرتفع (أو الطهارة للصلاة) أو الطواف أو نحو ذلك ، بخلاف نية الطهارة فقط فلا تكفي لتردها بين اللغوية والشرعية أو الوضوء وفارق نية الغسل فقط حيث لم تكف لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة بخلاف الغسل فقد يكون عادة وقد يكون عبادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو استباحة مفتقر إلى وضوء وتكون هذه النية موجودة عند غسل جزء من الوجه ليعتد به فلو غسل شيئاً منه قبلها لم يعتد بالمغسول ووجب إعادته بعدها . (الثاني غسل الوجه جميعه) طوئاً وهو ما بين منابت شعر رأسه غالباً ومنتهى لحيه وعرضاً ما بين وتد أذنه إلى وتد أذنه الأخرى ولا بد من غسل شيء زائد مما يلي ذلك شعراً وبشراً كحاجب وعنفقة وسبال ولحية امرأة وخثنى (إلا باطن) (اللحية الكثيفة) للذكر الكثير والكثيف ما لا ترى البشرة من تحته في محل التخاطب والخفيف عكسه ، (الثالث) غسل يديه أي انغسالهما مع مرفقيه للآية والاتباع فإن قطع عضده غسل ما بقي أو من مفصله فراس عظم

مع المرفقين. الرابع : مسح شيء من بشرة الرأس أو شعره ولو بعض شعره. الخامس : غسل رجليه مع الكعبين. السادس : الترتيب هكذا. وسننه السواك ثم التسمية وغسل الكفين ثم المضمضة والاستنشاق

العضد أو من فوقه فلا، نعم يستحب غسل العضد إلى المنكب (الرابع) مسح شيء من بشرة الرأس أو شعره ولو بعض شعره من الداخل لصدق المسح بذلك كله ولو وضع يده المبتلة أو قطر بعود ونحوه (الخامس) غسل رجليه مع كعبيه وفي كل رجل كعبان وهما العظامان الناتئان بين مفصل الساق والقدم ودل على غسل الكعبين ما دل على غسل المرفقين . ويأتي فيهما ما مرّ في اليدين ويجب غسل ما عليهما من شعر ظاهراً وباطناً خفيفاً أو كثيفاً وما عليهما من أصبع زائدة وسلعة نبتت في محل الفرض كاليدنين (السادس) الترتيب هكذا لأنه ﷺ لم يتوضأ إلا مرتباً ولو جاز منكساً لفعله ولو مرة لبيان الجواز حتى لو فعله منكساً أو غسل أربعة بإذنه أعضاء الأربعة دفعة واحدة حصل له الوجه فقط . وسننه كثيرة منها السواك وهو لغة الدلك وشرعاً إزالة القلح بآلة مخصوصة لخبر (لولا أن اشتق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) أي أمر إيجاب ثم التسمية لخبر : «توضأوا ببسم الله» أي قائلين ذلك وتعبيره بشم يشعر بأن السواك أول السنن وهو كذلك . وغسل الكفين لأن أبا هريرة لما وصف وضوء رسول الله ﷺ دعا بماء فأفرغ على كفيه فإن تردد في طهرهما كره غمسهما في ماء قليل أو مائع حتى يغسلهما ثلاثاً ، ثم المضمضة وتحصل بدخول الماء فمه سواء ابتلعه أو جذب به إلى

والاستنثار والتَّليثُ وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ ثُمَّ الْأُذُنَيْنِ
وَالصَّمَاخَيْنِ وَتَخْلِيلُ اللَّحْيَةِ الْكَثِيفَةِ وَتَخْلِيلُ الْأَصَابِعِ
وَتَطْوِيلُ الْغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلُ وَالْمُؤَالَاةُ وَتَرْكُ الْإِسْتِعَانَةِ وَتَرْكُ

أقصى حلقه أم مجه ثم الاستنشاق والاستنثار وأتى بشم لتفيدان فيهما
شرط لتحصيل الاعتداد بهما ويحصل بإدخال الماء أنفه سواء جذبه
أم تركه أم مجه وتكره المبالغة فيهما للصائم لخبر « وبالغ في
المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً » والأفضل فعلهما بثلاث
غرفات يتمضمض من كل ثم يستنشق منها (والتليث) في أقواله
وأفعاله لأنه ﷺ لما توضأ ثلاثاً ثلاثاً قال هكذا وضوئي ووضوء
الأنبياء من قبلي فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم (ومسح
جميع الرأس) ويقع قدر الواجب فرضاً والزائد نقلاً (ثم الأذنين
والصماخين) ظاهرهما وباطنهما بماء جديد وأتى بشم لتفيد أنه لا
يعتد بمسح الأذنين قبل مسح شيء من الرأس (وتخليل اللحية
الكثيفة) إن لم يكن محرماً لأنه ﷺ كان يخلل لحيته الشريفة وكانت
كثّة ويحصل بأن يبل أصابعه ويدخلها في ما بين الشعر (وتخليل
الأصابع) من يديه ورجليه بأن يشبك بين أصابع اليدين ويدخل
أصبعه مبتلة بماء جديد بين أصابع رجليه ولو كانت ملتفة وجب
إيصال الماء إلى ما بينهما أو ملتحة وجب فتقهما إن أمن محذور
تيمم وإلا حرم (وتطويل الغرة والتحجيل) لخبر « إن أمتي يدعون
يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل
غرفته وتحجيله فليفعل » وغاية الغرة أن يغسل مقدمات الرأس

(فَصْلٌ) وَيَنْقُضُ الْوُضُوءُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ : (الْأَوَّلُ)
الْخَارِجُ مِنَ الْقَبْلِ أَوْ الدُّبْرِ إِلَّا الْمَنِيَّ (الثَّانِي) زَوَالُ الْعَقْلِ

وصفحتي العنق وغاية ، التحجيل أن يغسل اليدين إلى المنكبين
والرجلين إلى الركبتين (والموالة) حيث كانت طهارته طهارة
رفاهية وضابطه أن يغسل العضو الثاني قبل جفاف الأول مع اعتدال
الزمان والمزاج والهواء (وترك الاستعانة) فهي خلاف الأولى وساء
طلبها أم لا أما هي في إحضار الماء فلا بأس بها وفي الصب فهي ما
ذكره المصنف وفي غسل الأعضاء مكروهة وقد تكون واجبة ولو
بأجرة المثل إن قدر عليها (وترك التشييف بخرقه) لأنه إزالة أثر
العبادة فهو خلاف الأولى وقد يكون واجباً لشدة برد ونحوه .

(فَصْلٌ . وَيَنْقُضُ الْوُضُوءُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ الْأَوَّلُ الْخَارِجُ مِنَ الْقَبْلِ أَوْ
الدُّبْرِ إِلَّا الْمَنِيَّ) أي مني الشخص بنفسه فلا ينقض إن خرج لأنه
أوجب أعظم الأمرين وهو الغسل بخلاف من خرج منه مني غيره أو
مني نفسه بعد استدخاله فإنه ينقض عمداً أو سهواً أو طوعاً أو كرهاً
معتاداً أو نادراً رطباً أو جافاً لقوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءُ أَحَدُكُمْ مِنَ
الْغَائِطِ ﴾ (الثاني زوال العقل) أي التمييز بنوم أو جنون أو سكر أو إغماء
أو غيره (إلا نوم ممكن مقعده من الأرض) فلا نقض به وعلى هذا
يحمل ما فعله الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا ينامون حتى
تخفق رؤوسهم إلى الأرض ثم يصلون ولا يتوضؤون وخرج بالنوم
النعاس وهو أوائل النوم ومن علامته سماع كلام الحاضرين وإن لم

إِلَّا نَوْمٌ مُمَكَّنٌ مَقْعَدَتُهُ مِنَ الْأَرْضِ (الثَّالِثُ) التِّقَاءُ بَشَرَتِي
رَجُلٍ وَامْرَأَةً كَبِيرَيْنِ أَجْنَبَيْنِ (الرَّابِعُ) مَسُّ قَبْلِ الْأَدَمِيِّ أَوْ
حَلْقَةِ دُبُرِهِ يَبْطُنِ الرَّاحَةَ أَوْ يَطُونِ الْأَصَابِعَ .

(فَصْلٌ) وَمَنْ انْتَقَضَ وَضُوؤُهُ حَرُمَ عَلَيْهِ الطَّوَافُ
وَالصَّلَاةُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ وَاللُّوْحِ الْمَكْتُوبِ لِلدِّرَاسَةِ

يفهم معناه ، وعلامة النوم الرؤيا فلو شك هل نام أو نعس لم ينتقض وضوءه أو رأى رؤيا وشك هل نام أو نعس انتقض وضوءه (الثالث) التقاء بشرني رجل وامرأة كبيرين أجنبيين ولو سهوا أو كرها أو بغير شهوة وميت بالنسبة للحي وخرج به الذكران والأنثيان والخنى والمرأة والذكر والخنى فلا نقض به ومن لم يشته عرفاً (الرابع) مس قبل الأدمي أو حلقة دبره) ولو بنفسه ولو ميتة عمداً أو سهواً طوعاً أو كرهاً أو محل الجب بلا حائل (يبطن الراحة ويطون الأصابع) لخبر « إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ » والإفضاء لغة المس يبطن الكف والمراد به ما انطبق عند وضع إحدى راحتين على الأخرى مع تحامل يسير ومس فرج غيره أفضح من مس فرجه .

(فصل ومن انتقض وضوءه) بسبب من الأسباب المتقدمة (حرم عليه الطواف) فرضاً أو نقلاً لخبر: «الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله تعالى قد أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بخير» (والصلاة) فرضاً أو نقلاً أو صلاة جنازة وما ألحق بها من سجدة تلاوة وشكر (ومس المصحف وحمله واللوح المكتوب) فيه شيء من القرآن

وَيَحِلُّ حَمْلُهُ فِي أَمْتَةٍ أَوْ ذَرَاهِمَ وَيَحِلُّ حَمْلُهُ لِلصَّبِيِّ وَمَسَّهُ
لِلدِّرَاسَةِ .

(فَصْلٌ) يُقَدَّمُ دَاخِلَ الْخَلَاءِ يَسَارُهُ ، وَإِذَا خَرَجَ يُقَدَّمُ
يَمِينُهُ وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ وَاسْمَ رَسُولِهِ وَنَحْوِهِ وَالْقُرْآنِ
(لِلدِّرَاسَةِ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ وَحَمْلُهُ أَبْلَغُ مِنْ
مَسِّهِ وَجِلْدُهُ وَعِلَاقَتُهُ وَكَيْسُهُ وَهُوَ فِيهِ وَالْبَيَاضُ بَيْنَ الْأَسْطَرِ وَالْحَوَاشِي
كَذَلِكَ (وَيَحِلُّ حَمْلُهُ فِي أَمْتَةٍ) أَيِ مَتَاعٍ يَصْلُحُ لِلِاسْتِبَاعِ حَيْثُ
لَا مَسَّ الْقُرْآنِ وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ حَمْلُهُ فَقَطْ وَكَذَا فِي تَفْسِيرِ أَكْثَرِ مِنَ
الْقُرْآنِ (أَوْ ذَرَاهِمَ) أَحَدِيَّةٍ أَوْ فِي تَمِيمَةٍ عَرَفًا (وَيَحِلُّ حَمْلُهُ لِلصَّبِيِّ)
الْمُمِيزِ وَالْمُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ (وَمَسَّهُ لِلدِّرَاسَةِ) أَيِ حَاجَةِ التَّعْلِيمِ مَعَ
الْحَدِثِ وَلَوْ أَكْبَرَ .

(فَصْلٌ يَقْدَمُ دَاخِلَ الْخَلَاءِ) أَيِ مَرِيدِ دُخُولِهِ (يَسَارُهُ) أَدْبًا وَبَدَلُهَا
كَهَيِّ عِنْدَ فَقْدِهَا حَتَّى لَوْ أَعْدُّ مِنَ الصَّحْرَاءِ مُحَلًّا لِقَضَائِهَا صَارَ
بِإِعْدَادِهِ كَذَلِكَ وَفِي الْبِنَاءِ حَكْمُهُ كَذَلِكَ وَعِلْمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ هَذَا
الْأَدَبَ لِلْمَحَلِّ وَإِنْ دَخَلَ لِنَحْوِ أَخْذِ الْمَتَاعِ (وَإِذَا خَرَجَ يَقْدَمُ يَمِينُهُ)
عَكْسُ الْمَسْجِدِ وَيَلْحَقُ بِالْخَلَاءِ كُلِّ مَحَلٍّ رَدِيءٍ كَأَمْكِنَةِ الْمَكْسِ
وَالْأَسْوَاقِ وَالصِّيَاغَةِ (وَلَا يَحْمِلُ ذِكْرَ اللَّهِ وَاسْمَ رَسُولِهِ) أَيِ مَكْتُوبٍ فِيهِ
ذِكْرُ اللَّهِ (وَنَحْوِهِ) وَأَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلُهُ وَمَلَائِكَتُهُ وَكُتُبُهُ وَكُلُّ اسْمٍ
مَعْظَمٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ وَاضْعُهُ نَفْسَهُ كَذَلِكَ (وَالْقُرْآنِ) وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ
حَمْلُهُ مَعَ الْحَدِثِ إِذْ ذَاكَ تَقْدِمُ حَكْمُهُ وَقَدْ لَا يَحْرَمُ حَمْلُهُ مَعَ الطَّهْرِ
مَعَ خَوْفِهِ مِنْ وَقُوعِهِ فِي نَجَاسَةٍ (وَيَغْطِي رَأْسَهُ) عِنْدَ دُخُولِهِ (وَيُبْعَدُ)
عَنِ النَّاسِ بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ لِلخَارِجِ مِنْهُ صَوْتٌ وَلَا يَشْمُ لَهُ رِيحٌ

وَيُعْطِي رَأْسَهُ وَيَبْعُدُ وَيَسْتَبِرُّ وَلَا يَبُولُ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ وَقَلِيلٍ
جَارٍ وَحُجْرٍ وَمَهَبِّ رِيحٍ وَظِلِّ مَقْصُودٍ وَطَرِيقٍ وَتَحْتَ شَجَرَةٍ
مُثْمِرَةٍ وَلَا يَتَكَلَّمُ وَيَسْتَبِرُّ مِنَ الْبَوْلِ . وَيَقُولُ إِذَا دَخَلَ :

(ويستر) بوهدة أو جدار أو رابية أو شجرة وأن لا يتباعد عن سترته
بأكثر من ثلاثة أذرع إلا إذا كان في محل سقف
ويمكن تسقيفه، وإن لم يحصل به الستر من القبلة،
ومحله حيث لم يكن ثم من يحرم نظره إلى عورته
وإلا كان الستر واجباً (ولا يبول) ولا يتغوط (في ماء راكد) أي واقف
قليلاً كان أو كثيراً إن كان مملوكاً له أو مباحاً لأنه إن كان قليلاً ينجسه
وإنما لم يحرم لا مكان طهره بالمكاثرة وإن كان كثيراً عافته إلا نفس
(وقليل جار) نهائراً لأنه ينجسه بخلاف الكثير لقوته ولأنها لا تقف
فيه فلا تعافه إلا نفس فإن كان بالليل كره لأنه يقال إنه مسكن الجن
(وحجر) وثقب (وسرب) لأنه قد يكون مسكن حيوان قوي فيتأذى منه
أو ضعيف فيؤذيه (ومهب ريح) وقت هبوبها لأنها قد تعود عليه
بالرشاش فتنجسه (وظل) ^٦ في الصيف وشمس في الشتاء (مقصود)
لحبر، «اتقوا اللعائن قالوا يا رسول الله وما اللعائن قال الذي يتخلى
في طريق الناس أو في ظلهم» (وطريق) فهو مكروه فيه لا حرام نعم
لو فعل ذلك في أمكنة نحو المكاسين إراحة للناس من جلوسهم فيه
لم يكره (وتحت شجرة مثمرة) أي من شأنها أن تثمر مأكولة أو
مشمومة ولو في غير أوان الثمر إلا أن يعلم طهر المحل فيه قبل
مجئها بنحو سيل فلا يكره (ولا يتكلم) إلا لضرورة لأنه خلاف
الأدب إلا أن يحتاج إليه لطلب نحو ماء ولم يستغن عنه بنحو تنحج

بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ ، وَإِذَا
خَرَجَ غُفْرَانُكَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى
وَعَافَانِي .

(فَضْلٌ) وَيَجِبُ الْغُسْلُ مِنْ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ مِنْ إِيْلَاجِ
الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ وَمِنْ خُرُوجِ الْمَنِيِّ وَمِنْ الْحَيْضِ
وَالنَّفَاسِ وَالْوِلَادَةِ .

وقد يكون واجباً كإِنْقَازِ نحو أَعْمَى يريد أن يقع في بئر وتعين كلامه
لإِنْقَازِهِ (ويستبرئ من البول) والغائط لخبر: «تزهوا من البول فإن
عامة عذاب القبر منه» وقد يجب كأن غلب على ظنه خروج نحو بول
منه إن لم يستبرئ (ويقول إذا دخل) أي أراد الدخول (بسم الله)
ولا يزيد على ذلك (اللهم إني أعوذ بك) وقدم البسملة هنا على
التعوذ عكس القرآن لدناءة المحل فكل محل هو أشرف مما بعده
(من الخبث) بضم الباء جمع خبيث (والخبائث) جمع خبيثة والمراد
بذلك ذكر ان الشياطين وأناتهم (وإذا خرج غفرانك) أي أسألك
(الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني) أي من البلاء.

(فصل) ويجب الغسل من خمسة أشياء (من إيلاج الحشفة) أو
قدرها من فاقدها ولو بحائل وإن كان غليظاً وإن لم ينتشر (في
الفرج) قبلاً أو دبراً أو بهيمة ولو في ميت ولا تجب في الميت إعادة
غسله (ومن خروج المني) الذي خرج أول مرة بجماع أو غيره (ومن
الحيض) لخبر فإذا انقطع عنك الدم فاغتسلي وصلي (والنفاس)
لأنه دم حيض مجتمتع (والولادة) وإن كان الولد جافاً لأنه مني منعقد.

(فَصْلٌ) وَفَرُوضُ الْغُسْلِ شَيْئَانِ (الأول) النِّيةُ وَهُوَ أَنْ
يَنْوِيَ رَفَعَ الْجَنَابَةَ أَوْ رَفَعَ الْحَدَثَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ عِنْدَ غَسْلِ
أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ (الثاني) غَسْلُ جَمِيعِ شَعْرِهِ الْكَثِيفِ
وَالْخَفِيفِ وَجَمِيعِ بَشَرَتِهِ حَتَّى مَا تَحْتَ قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ
(وَسُنَنُهُ) التَّسْمِيَةُ وَالسَّوَاكُ وَالْوُضُوءُ قَبْلَ الْغُسْلِ وَتَعَهُدُ

(فصل) وفروض الغسل شيان (الأول النية) كالوضوء (وهو) أي
الفرض (أن ينوي رفع الجنابة أو رفع الحدث) والقرينة الحالية
تصرفه إليه كما تصرفه للأصغر (أو نحو ذلك) كفرض الغسل أو أداء
الغسل أو الغسل الواجب أو المفروض لا الغسل فقط بخلاف نية
الوضوء فقط حيث كفت فيه لأنه لا يكون إلا عبادة وأما الغسل فقد
يكون عبادة وقد يكون عادة وإنما يعتد بالنية إذا كانت (عند) غسل
(أول جزء من بدنه) ليعتد به فلو غسل منه شيئاً قبلها وجب إعادة
المغسول (الثاني غسل جميع شعره الكثيف والخفيف) ظاهراً
وباطناً لندرة موجهه بالنسبة للوضوء وجميع بشرته حتى ما تحت قلفة
الأقلف) لأنها في حكم الظاهر لوجوب إزالتها (وسننه) أي من سننه
(التسمية) كالوضوء (والسواك) قياساً على الوضوء (والوضوء) كاملاً
(قبل الغسل) فإن تجرد الأكبر عن الأصغر نوى به سنة الغسل وإلا
فرفع الحدث الأصغر (وتعهد المعاطف) كعطف البطن وتحت
الإبط وبين الأليتين ليثق بوصول الماء إليها (وتخيل الشعر)
كالوضوء (والدلك) خروجاً من خلاف من أوجب (والثلث)
كالوضوء.

الْمَعَاطِفِ وَتَخْلِيلِ الشَّعْرِ وَالذَّلِكِ وَالتَّثْلِيثِ .

(فَصْلٌ) وَشُرُوطُ الطَّهَارَةِ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ
الْإِسْلَامِ وَالتَّمْيِيزِ وَالْمَاءِ الطَّاهِرِ الْمُطَهَّرِ فَلَا يَصِحُّ رَفْعُ
الْحَدَثِ وَلَا إِزَالَةُ النَّجَسِ إِلَّا بِالْمَاءِ الْمُطْلَقِ فَهُوَ مَا نَزَلَ مِنَ
السَّمَاءِ أَوْ نَبَعَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَإِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُ الْمَاءِ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ
رِيحُهُ تَغْيِيراً فَاحِشاً بِمُخَالَطَةِ شَيْءٍ طَاهِرٍ يَسْتَغْنِي الْمَاءُ عَنْهُ

(فصل . وشروط الطهارة عن الحدث الأصغر و) الحدث
(الأكبر) سواء كان حيضاً أو نفاساً أم جنابة (الإسلام) لأنها عبادة
تتوقف على النية ونية الكافر للعبادة باطلة نعم لو غسل حليلته
الكافرة الممتنعة أو المجنونة كفت نيته لحل وطئها وكذا لو اغتسلت
كتابية لحل وطئها كفت نيته له وإن وجبت إعادته بعد إسلامها
(والتمييز) إذنية من لم يميز باطلة (والماء الطاهر) في نفسه
(المطهر) لغيره لقوله تعالى : ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُوراً﴾ (فلا يصح
رفع الحدث ولا إزالة النجس إلا بالماء المطلق) وهو ما يقع عليه
اسم الماء بلا قيد لازم فشمّل الماء النابع من بين أصابعه ﷺ وهو
أشرف المياه وماء زمزم لكن استعماله في إزالة النجس خلاف
الأولى والماء المترشح من غليان الماء والخارج من الزلال وهو
شيء يشبه الحيوان وضابط ذلك (فهو ما نزل من السماء أو نبع من
الأرض) على أي صفة كان (وإذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه
تغيراً فاحشاً) سلب إطلاق اسم الماء بمخالطة شيء طاهر يستغني

كَالزُّعْفَرَانِ وَالْأَشْنَانِ وَالْجِصِّ وَالنُّورَةِ وَالْكُحْلِ لَمْ تَجْزِ
الطَّهَارَةُ بِهِ وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِالْمُكْثِ أَوْ التُّرَابِ وَالطُّحْلِبِ وَمَا
فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ وَلَا يَضُرُّ التَّغْيِيرُ بِمُجَاوِرِ كَالْعُودِ وَالذَّهْنِ
الْمُطَيَّبِ ، وَلَا تَصِحُّ الطَّهَارَةُ بِمَا تَطْهَرُ بِهِ مِنْ حَدَثٍ أَوْ
نَجَسٍ (تَنْبِيْهِ) لَوْ أَدْخَلَ الْمُتَوَضِّئُ يَدَهُ بَعْدَ غَسْلِ وَجْهِهِ
جَمِيعِهِ مَرَّةً أَوْ الْجَنْبِ بَعْدَ النِّيَّةِ فِي مَاءٍ دُونَ الْقَلْتَيْنِ وَاعْتَرَفَ

الماء عنه كالزعفران والأشنان والجص (أي الجبس) والنورة
والكحل لم تجز الطهارة به) لخروجه عن الإطلاق فيصير طاهراً في
نفسه غير مطهر لغيره (ولا يضر التغير بالملكث أو التراب) ولو
مستعملاً لأن التغير به كدورة وهي لا تسلب الطهورية فإن كثر بحيث
صار لا يسمى إلا طيناً ضر (والطحلب وما في مقره وممره) لعدم
الاستغناء عنه (ولا يضر التغير بمجاور كالعود والذهن المطيب) أو
غيره والمجاور وهو ما يتميز في رأي العين والمخالط خلافه (ولا
تصح الطهارة بما تطهر به من حدث أو نجس) ولو معفواً عنه
والمراد به المستعمل فيما لا بد منه سواء أثم تاركة أم لا فشمل ما
يتطهر به الصبي والحنفى الذي لم يعتقد وجوب النية وما اغتسلت
به الكتانية لحل وطئها (تنبيه) هو إعلام بتفصيل ما تقدم إجمالاً فيما
قبله (لو أدخل المتوضىء يده بعد غسل وجهه جميعه مرة) إن أراد
الاقتصار عليها فإن أراد التلث فبعد الثالثة (أو الجنب) ونحوه (بعد
النية في ماء دون القلتين واعتترف ونوى الاعتراف لم يضر وإن لم ينو

وَنَوَى الْاِغْتِرَافَ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ يَنْوِ الْاِغْتِرَافَ صَارَ الْبَاقِي مُسْتَعْمَلًا .

(فَصْلٌ) وَيَنْجَسُ الْمَاءُ الْقَلِيلُ بِوُقُوعِ النَّجَاسَةِ فِيهِ سَوَاءٌ غَيْرَتُهُ أَمْ لَمْ تُغَيَّرْهُ ، وَيُعْفَى عَنِ الْيَسِيرِ مِنَ الشَّعْرِ النَّجَسِ ، وَعَنِ الْمَيْتَةِ الَّتِي لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةً وَالنَّجَاسَةَ الَّتِي لَا يُدْرِكُهَا

الاجتراف صار الباقي مستعملًا) لارتفاع حدث العضو الذي أدخله .

(فصل . وينجس الماء القليل) ولو بتكميله قلتين بمائع لم يؤثر فيه (بوقوع النجاسة فيه سواء غيرته أم لم تغيره) لخبر: «إذا بلغ الماء قلتين - بقلال هجر - لم يحمل خبثاً»، فأفهم إنه إذا لم يبلغها حمله (ويعفى عن اليسير من الشعر النجس) من غير مغلظ بخلاف الكثير إلا من مركوبه فيعفى عن كثيره (وعن الميتة التي لا نفس لها سائلة) أي لا دم لها سائل من أصل الخلقة يسيل عند شق عضو منها في حياتها كذباب ونحل وغمل لخبر: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه قبل أن يطرحه ثم ليطرحه فإن في إحدى جناحيه داء وفي الأخرى شفاء وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء» فأمر بغمسه وهو يفضي إلى موته ولو كان منجساً لم يؤمر به . والحاصل أنه متى وقعت ميتة في ماء قليل أو مائع أو حية لم تضر وإن ماتت ولم تغير أو طرحت ميتة في ماء قليل ضرر سواء كانت مما نشؤها منه كالودود أم لا (والنجاسة التي لا يدركها الطرف) أي البصر المعتدل (ومنفذ

الطَّرْفُ وَمَنْفَذِ الطَّيْرِ وَالْفَارِ وَالْيَسِيرِ مِنْ غُبَارِ السَّرَجَيْنِ وَسُورِ
الْهَرَّةِ الَّتِي أَكَلَتْ نَجَاسَةً ثُمَّ غَابَتْ زَمَانًا وَاحْتَمَلَ وَلَوْغَهَا فِي
قُلَّتَيْنِ مِنَ الْمَاءِ .

(فَصْلٌ) وَإِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ وَوَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَلَا
يَنْجَسُ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ أَوْ رِيحُهُ تَغَيَّرًا كَثِيرًا أَوْ
يَسِيرًا ، وَإِذَا زَالَ التَّغْيِيرُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمَاءٍ طَهُرَ ، وَلَا يَطْهَرُ إِذَا

الطين) لو وقع في ماء قليل (والفار) وما ألقاه من النجاسة في بيوت
الأخلية (واليسير من غبار السرجين وسور الهرة التي أكلت نجاسة ثم
غابت زماناً واحتمل ولوغها في قلتين من الماء) فلا تنجس ما أصابته
بفمها مع الرطوبة لأن الأصل بقاءه على الطهارة وإن كان الأصل
بقاء نجاسة فيها .

(فصل . وإذا كان الماء قلتين ووقعت فيه نجاسة فلا ينجس إلا
إذا تغير طعمه أو لونه أو ريحه تغيراً كثيراً أو يسيراً) الخبر : «الماء لا
ينجسه شيء إلا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه» وسواء كان
التغير حسياً أم تقديرياً كبول منقطع الرائحة يفرض مخالفاً للماء
بأشد الصفات كلون الحبر وطعم الخل وريح المسك بخلاف ما لو
كان الواقع فيه طاهراً كماء ورد منقطع الرائحة يفرض مخالفاً للماء
في وسط الصفات كلون العصير وطعم الرمان وريح الأذن فإذا غيره
سلب طهوريته وإلا فلا (وإذا زال التغير بنفسه أو بماء) صب عليه أو
أخذ منه والباقي قلتان فأكثر (طهر) لعود القوة إليه (ولا يطهر إذا زال

أَجْزَائِهَا وَالْمَذْيِ وَالْوَدْيِ وَمَنِيَّ الْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ وَلَبَنُ مَا لَا
يُؤْكَلُ غَيْرَ آدَمِيٍّ . وَمَيْتَةُ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ طَاهِرَاتٌ ،
وَالْجُزْءُ الْمَنْفَصِلُ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ وَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ نَجِسٌ

والمذي (لامره ﷺ بغسل الذكر منه (والودي) لانه مستحيل كالبول
(ومني الكلب والخنزير) وفروعهما أو فرع أحدهما لأنه أصل حيوان
نجس بخلاف مني الآدمي ومني سائر الحيوان الطاهر فإنه طاهر
(ولبن ما لا يؤكل) كالأتان لأنه مستحيل في الباطن (غير الآدمي) أما
لبن الآدمي ولو من بكر وميتة ورجل وخنثي فإنه طاهر وكذا لبن
المأكول ولو من ثور لقوله تعالى: ﴿لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ (وميتة
الآدمي) ولو كافراً (طاهرة) لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ وليس
من كرامته أن يكون نجساً في حالة من الأحوال ولا يقدح في ذلك
وجوب غسله بعد موته لأن غسل الطاهر معهود لكرامته لأنه آخر
عهده من الدنيا (والسمك) وهو ما لا يعيش إلا في البحر وإذا خرج
منه صار عيشه عيش مذبوح وإن لم يكن على صورة السمك لخبر
في البحر: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» سواء مات حتف أنفه أم بفعل
فاعل - وإن كان مما لا تحل ذكاته - أم بانحباس الماء عنه سواء كان
طافياً أم راسباً (والجراد) لأنه في معناه (طاهرات) لخبر ما تقرر
والجزء المنفصل من غير الآدمي والسمك والجراد نجس) لأن ميتته
نجسة والجزء المنفصل في حياته كميتته أما المنفصل من آدمي ولو
في قطع سرقة أو من سمك أو جراد فطاهر لأن ميتته طاهرة (إلا شعر
المأكول وريشه ووبره وصوفه) فطاهرات لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ
أَصْرَافِهَا وَأُوبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَانًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ (والمسك) طاهر

زَالَ التَّغْيِيرُ بِمَسْكٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ أَوْ جِصٍّ أَوْ تُرَابٍ .

(فَصْلٌ) وَالنَّجَاسَاتُ هِيَ الْبَوْلُ وَالْغَائِطُ وَالرَّوْثُ وَالْقَيْحُ
وَالدَّمُ وَالْقَيْءُ وَالنَّبِيذُ وَالْخَمْرُ وَالْمُسْكِرُ وَالْكَلْبُ وَالْخَنْزِيرُ
وَفَرْعُ أَحَدِهِمَا وَالْمَيْتَةُ وَشَعْرُهَا وَرِيشُهَا وَجِلْدُهَا وَجَمِيعُ

التغير بمسك أو زعفران أو جص أو تراب) لأننا شككنا هل زال
التغير بنفسه أو استتر والظاهر الاستتار فلو صفا ولا تغير به طهر .

(فصل . والنجاسات هي البول) لأنه ﷺ أمر بصب الماء عليه
(والغائط والروث) ولوروث سمك (والقيح) لاستحالة في الباطن
(والدم) السائل لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ نعم يعفى عن الدم
الباقى على اللحم وعظامه (والقيء) وإن لم يتغير، نعم لو كان أكل
حباً صحيحاً ثم تقيأه أو خرج من دبره صحيحاً بحيث لو زرع لنبت
كان متنجساً لا نجساً (والنبيذ) لأنه خمر مجازاً (والخمر) وهو
المتخذ من عصير العنب وإن لم يكن محترماً وهو ما عصر بقصد
الخميرية والمحترمة بخلافه (والمسكر) أي ما من شأنه الإسكار وإن
لم يسكر لنحو قلته (والكلب) ولو معلماً للأمر بإراقة ما ولغ فيه
وغسل الإناء سبعاً إحداهن بتراب (والخنزير) لأنه أسوأ حالاً من
الكلب لعدم جواز اقتنائه ولأمر بقتله (وفرع أحدهما) ولو مع
حيوان طاهر لأن الفرع يتبع أحسن أبويه في النجاسة (والميتة) وهي
ما زالت حياتها لا بذكاة شرعية لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾
(وشعرها وريشها وجلدها) وظفرها وعظمها (وجميع أجزائها)

إِلَّا شَعَرَ الْمَأْكُولِ وَرِيشَهُ وَوَبْرَهُ وَصُوفَهُ وَالْمِسْكَ وَنَافِجَتَهُ .

(فصل) وَتَطْهَرُ الْخَمْرُ إِذَا تَخَلَّتْ بِنَفْسِهَا وَكَذَا النَّبِيذُ مِنْ التَّمْرِ أَوْ الزَّبِيبِ، وَجِلْدُ الْمَيْتَةِ إِذَا دُبِغَ وَلَا يَجِبُ، وَإِذَا تَنَجَّسَ شَيْءٌ بِبَوْلِ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ لُعَابِهِ أَوْ رَوْثِهِ أَوْ عَرَقِهِ

إن انفصل في حياة الظبية أو بعد ذكاتها لأنه أطيّب الطيب وكان يرى في مفرقه ﷺ (ونافجته) أي جلده كدن الخمر بعد تخليله .

(فصل . وتطهر الخمر) ولو غير محترمة (إذا تخللت بنفسها) من غير مصاحبة عين الخبر: «لا يتخذ خل من خمر أفسدت حتى يبدل الله فسادها» . (وكذا النبيذ) والماء الذي فيه من ضرورة عصره سواء كان (من التمر أو الزبيب) أم غيرهما أما إذا تخللت بمصاحبة عين ولو حصاة فلا تطهر، نعم إن كانت طاهرة ونزعت منها قبل تحليلها ولم يتحلل منها شيء لم يضر، ويعفى عن الحبات الواقعة من العصير (وجلد الميتة إذا دبغ) ولو بنفسه خبر: «أبما هاب دبغ فقد طهر» والمراد به نزع فضوله بحرّيف كشب وقرظ وذرق الحمام لا بشمس وتراب وضابطه أن يصير بحيث لو نقع في الماء لم يعد إليه التّن والفساد (ولا يجب) ما في أثناؤه لأنه إحالة لا إزالة وبعد الدبغ يكون كشوب تنجس فلا بد من غسله، ويطهر به ظاهره وباطنه لا شعره، نعم يعفى عن قليله يعني يطهر تبعاً أما لو كان نجساً حالة حياته كجلد كلب فلا يطهر به لأن الحياة إذا لم تفده الطهارة فلائ أن لا يفيد الدبغ بالأولى (وإذا تنجس شيء ببول كلب أو خنزير) أو فرعهما أو فرع أحدهما (أو لعابه أو روثه أو عرقه أو بدنه وهو رطب

أَوْ بَدَنِهِ وَهُوَ رَطْبٌ غُسِلَ سَبْعًا إِحْدَاهُنَّ بِتُرَابٍ طَاهِرٍ وَإِذَا
تَنَجَّسَ التُّرَابُ بِالْكَلْبِ فَيَكْفِيهِ سَبْعُ مَرَّاتٍ بِالمَاءِ الْخَالِصِ
وَمَا تَنَجَّسَ بِبَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ غَيْرَ اللَّبَنِ نُضِحَ

غسل سبعا إحداهن بتراب) لخبر: «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه
الكلب أن يغسله سبعا إحداهن بتراب». أمر بغسل ما أصابه بفمه
وهو أطيب أجزائه بل هو أطيب الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث فدل
على أن جملمته كذلك ولو تعددت الكلاب فهو كاتحادها ولو ولغ في
إناء فيه ماء قليل تنجس الماء. والإناء فلو كثر الماء فبلغ قلتين طهر
الماء لا الإناء أو فيه ماء كثير لم ينجس الماء ولا ما أصابه من الإناء
مما ستره الماء ولا يقوم الأثنان ولا الصابون ولا غيرهما مقام
التراب، والغسلات المزالة للعين تعد واحدة ومعض الكلب من
الصيد كغيره، ولا بد من مصاحبة الماء للتراب بحيث يكدره ويصل
بواسطته إلى سائر أجزاء المحل ويكون التتريب بتراب طاهر فلا
يكفي المتنجس ولا المستعمل (وإذا تنجس التراب) أو أرض بها
تراب (بالكلب) أو نحوه (فيكفيه سبع مرات بالماء الخالص) إذا لا
معنى لتتريب التراب وهذه هي النجاسة المغلظة وأما النجاسة
المخففة فهي (وما تنجس ببول) خرج الغائط (الصبي) خرج الأثني
والخثني الذي (لم يطعم غير اللبن) على وجه التغذي فلا يمنع من
ذلك تناوله السفوف ونحوه للإصلاح (نضح) لخبر: «يغسل من بول
الجارية ويرش من بول الغلام». (وهو رشه بالماء) ويفارق الغسل
باشترط السيالان فيه ولا كذلك النضح لكن لا بد من إزالة أوصاف
النجاسة، أما تناوله اللبن ولو نجسا قبل الحولين فلا يمنع النضح (مع)

وَهُوَ رَشُهُ بِالْمَاءِ مَعَ الْغَلْبَةِ وَالْمُكَاثَرَةِ، وَسَائِرِ النَّجَاسَاتِ
تَطْهَرُ بِالْغَسْلِ إِذَا زَالَ طَعْمُهَا وَلَوْنُهَا وَرِيحُهَا، وَلَا يَضُرُّ
بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسَرَ زَوَالُهُ وَلَا يَطْهَرُ الْمَائِعُ إِذَا تَنَجَّسَ .

(فَصْلٌ) وَيَجِبُ التَّيَمُّمُ عَنِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ

الغلبة والمكاثرة . وسائر النجاسات) أي باقياها (تطهر بالغسل) فإن
كانت حكمية كفى إجراء الماء على محلها أو عينيه (إذا زال طعمها
ولونها وريحها) ويسن حتها وقرصها فإن توقفت الإزالة على ذلك
أو أشنان أو صابون وجب (ولا يضر بقاء لون) وحده (أو ريح) وحده
ولو من مغلظة (عسر زواله) فيكون المحل طاهراً فإن بقيا معاً أو
الطعم وحده لم يطهر ويندب تثليث الغسل بعد طهره سواء كانت
مخففة أم متوسطة أو مغلظة . والغسالة إن انفصلت متغيرة أو زائدة
الوزن بعد ما يتشربه المحل المغسول من الماء وتنقيه من الوسخ
الطاهر فنجسة وإلا فطهارة ومحل ذلك في غير المغلظة أما هي فغير
الأخيرة نجسة بكل حال (ولا يطهر المائع) كخل وزيت وسمن
ذائبين (إذا تنجس) لخبر أنه ﷺ سئل عن الفأرة التي تقع في السمن
فقال إذا كان جامداً فألقوها وما حولها وإن كان ذائبا فأريقوه فلو
امكن تطهيره لم يأمر بإراقته لأنه إضاعة عين مال .

(فصل ويجب التيمم) وهو لغة القصد وشرعاً مسح الوجه
واليدين بالتراب على وجه مخصوص وهو رخصة لا عزيمة وهو من
خصوصية هذه الأمة (عن الحدث الأصغر والأكبر) حيث قصد فعل

عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ بِسَبَبِ فَقْدِهِ فِي حَضَرٍ أَوْ
سَفَرٍ وَلِلْمَرِيضِ وَإِذَا كَانَ فِي بَدَنِهِ جَرَاخَةٌ يَضُرُّ بِهَا الْمَاءُ
غَسَلَ الصَّحِيحَ وَتَيَمَّمَ عَنِ الْجَرِيحِ فِي الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ،
وَيَكُونُ التَّيْمُّ وَقْتُ غَسْلِ الْعَلِيلِ وَيَجِبُ مَسْحُ الْجَبِيرَةِ
بِالْمَاءِ إِذَا لَمْ يُمَكِّنْ إِخْرَاجُهَا .

(فَصْلُ) فُرُوضُ التَّيْمِّ خَمْسَةٌ . (الْأَوَّلُ) نَقْلُ التُّرَابِ

عادة تتوقف على طهر (عند العجز عن استعمال الماء) حساً أو
شرعاً لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً﴾ (بسبب فقد
في حضر أو سفر) مرخص (وللمريض) لقوله تعالى: ﴿وإن كنتم
مرضى أو على سفر الآية﴾. (وإذا كان في بدنه جراحة يضرُّ بها الماء
غسل الصحيح وتيمم عن الجريح في الوجه واليدين ويكون التيمم
وقت غسل العليل) فإن كان حدثه أصغر راعى الترتيب فلا ينتقل
عن العضو حتى يكمله غسلًا ومسحاً وتيمماً وإن كان أكبر تخير بين
تقديم التيمم وتأخيره عن استعمال الماء، وتقديم التراب أولى هذا إن
كان على عضوه جبيرة (ويجب مسح الجبيرة) أي جميعها (بالماء)
فإن لم تكن جبيرة غسل الصحيح ويتلطف بغسل ما حوالي الجريح
بخرقه مبلولة ويمر التراب على جميع أفواه الجراحة إن كانت في
محل التيمم ويتعدد تيممه بتعدد الأعضاء واليدين كعضو واحد
والرجلان كذلك ومحل ما ذكره في الجبيرة (إذا لم يمكن إخراجها)
فإن أمكن وجب .

(فصل فروض التيمم خمسة . الأول نقل التراب) لقوله تعالى:

(الثاني) النِّيَّةُ وَهُوَ أَنْ يَنْوِي اسْتِبَاحَةَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فَرَضًا نَوَى اسْتِبَاحَةَ فَرَضِ الصَّلَاةِ، وَيَجِبُ قَرْنُهَا بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى التُّرَابِ وَاسْتِدَامَتِهَا إِلَى مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الْوَجْهِ (الثالث) مَسْحُ الْوَجْهِ (الرابع) مَسْحُ الْيَدَيْنِ مَعَ الْمِرْفَقَيْنِ (الخامس) التَّرْتِيبُ هَكَذَا .

(فَصْلٌ) وَشُرُوطُ التَّيْمُمِ الْقَصْدُ إِلَى التُّرَابِ وَأَنْ يَكُونَ

﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ . أي بَأَن تَنْقُلُوهُ (الثاني النية) لأنها عبادة بدنية اضطرابية فاشبهه الوضوء (وهو أن ينوي استباحة الصلاة فإن كانت الصلاة فرضاً نوى استباحة فرض الصلاة) فيستبيحها كما يستبيح به النفل والجنائز وقراءة القرآن ونحوها (ويجب قرنهما بوضع اليدين على التراب) أي بأول النقل عملاً بالقاعدة وهو قرنهما بأول الواجبات خلاف الصوم (واستدامتها إلى مسح شيء من الوجه) والمراد أن توجد عند النقل ومسح شيء من الوجه وإن عزبت فيما بينهما (الثالث مسح الوجه) طويلاً وعرضاً (الرابع مسح اليدين مع المرفقين الخامس الترتيب هكذا) فلو مسح اليدين قبل الوجه لم يعتد به أو مسح الوجه واليدين معاً حصل الوجه ولا ترتيب في النقل فلو نقل لوجهه فمسح به غيره ومسح بالأول يديه أو نقل ليديه فمسح به وجهه كفى ولو نقله لليدين على ظن أنه مسح الوجه ثم ظهر عدم مسحه كان له مسحه به .

(فصل وشروط التيمم القصد إلى التراب) فلو نقله غافلاً عن

التُّرَابُ طَاهِراً طَهُوراً لَهُ غُبَارٌ خَالِصاً عَنِ الْخَلِيطِ وَأَنْ يَكُونَ
بِضَرْبَتَيْنِ ضَرْبَةً لِلْوَجْهِ وَضَرْبَةً لِلْيَدَيْنِ ، وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ
دُخُولِ الْوَقْتِ ، وَأَنْ يُجَدِّدَ التَّيْمَمَ لِكُلِّ فَرَضٍ ، وَأَنْ يُفْتَشَّ
عَنِ الْمَاءِ قَبْلَ التَّيْمَمِ ، وَيَكُونَ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فِي رَحْلِهِ

القصد لم يعتد به (وأن يكون التراب طاهراً طهوراً له غبار خالصاً
عن الخليط) فلا يكفي المختلط بدقيق ونحوه وإن قل الخليط (وأن
يكون بضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين) لخبر: «للتيمم ضربتان
ضربة للوجه وضربة لليدين». فلا يكفي بضربة واحدة (وأن يكون بعد
دخول الوقت) لأنه طهارة ضرورة فلا ضرورة إلى فعله قبل الوقت
فوقت الفائتة بتذكرها وصلاة الجنازة بطهره والاستسقاء جماعة
باجتماع معظم من يريد فعلها، أما النافلة المطلقة فيتيمم لها كل
وقت إلا أوقات الكراهة فإن تيمم في وقتها ليفعلها به بعد خروج
وقتها أو أطلق صح (وإن يجدد التيمم لكل فرض) لأنه كان يجب
تجديد الطهارة لكل صلاة الفرض فنسخ ذلك بالنسبة للماء وبقي
ذلك بالنسبة للتراب على الأصل فلا يجمع بين فرضين بتيمم واحد
وصلاة وطواف ولا يجمع بين الجمعة وخطبتها بواحد على الراجح
ولو تيمم لفرض فلم يفعله كان له فعل غيره (وأن يفتش عن الماء)
من لم يتيقن فقد الماء (قبل التيمم) لأنه قبل طلبه غير فاقده وقد
شرط الله تعالى فقداه أما من يتيقن فقداه لم يحتج إلى طلبه لأنه
عبث حينئذ (ويكون بعد دخول الوقت) إذ لا ضرورة إلى طلبه قبل
الوقت نعم لو اتسعت قافلته وكان بحيث لو أصر الطلب لدخول

وَرُفْقَتِهِ وَحَوَالِيَهُ وَيُنَادِي مَنْ مَعَهُ مَاءٌ مَنْ يَجُودُ بِالمَاءِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ مَاءً وَلَا تُرَابًا كَأَنَّ كَانَ عَلَى مِثْلِ جَبَلٍ صَلَّى الْفَرَضَ وَحْدَهُ وَأَعَادَ .

الوقت عليه لخروج الوقت قبل استيعابهم جاز له تقديمه على دخوله (في رحله) ورحل (رفقته وحواليه) فإن احتاج إلى تردد فعله إلى حد الغوث وهو الذي لو استغاث برفقته لأغاثوه مع ما هم عليه من التشاغل بأحوالهم والتفاوض في أقوالهم ويخص مواضع الخضرة والطير بمزيد الاحتياط ولا بد أن يأمن على نفسه وعضوه وماله وإن قل واختصاصه ومن خروج الوقت وهذا خلاف حالة التيقن فلا يشترط فيه أمنه على اختصاصه كجلود الميتة ولا على مال يجب بذله في تحصيل الماء ثمناً أو أجره، ولو فقد أول الوقت وظن حصوله آخره فتعجيل الصلاة بالتيمم أفضل أو تيقنه آخره ولو في غير منزله فتأخيرها أفضل ومحل ذلك إذا اقتصر على صلاة واحدة أما لو صلاها أول الوقت بالتيمم وآخره بالماء فهو النهاية في إحراز الفضيلة ولا نقول إن ذلك إنما يأتي على القول بأن التيمم يندب له الإعادة لأن محله فيمن لا يرجو الماء (وينادي من معه ماء من يجود بالماء) ومن يبيع الماء ويكرر الطلب لكل فريضة تحضر (ومن لم يجد ماء ولا تراباً كأن كان على مِثْلِ جَبَلٍ صَلَّى الْفَرَضَ) في وقته حيث انقطع رجاءه من وجود أحد الطهورين وإلا فعند ضيقه يصلي الفرض (وحده) أي فلا يتنفل للزوم الإعادة له (وأعاد) لأنه عذر نادر إذا وقع لا بدوم لكنه إنما يعيده إذا وجد الماء أو التراب بمحل يسقط به فرض الصلاة وإلا حرمت الإعادة .

(فَصْلٌ) وَيَجُوزُ التَّيْمُمُ لِلْبَرْدِ إِذَا فَقَدَ مَا يُسَخِّنُ بِهِ الْمَاءُ
أَوْ كَانَ لَا يَنْفَعُهُ تَدْفِئُهُ أَعْضَائِهِ بَعْدَ غَسْلِهَا ، أَوْ لَا يَقْدِرُ
عَلَيْهَا ، وَيَقْضِي الْمُتَيَّمُّ لِلْبَرْدِ ، وَالْمُتَيَّمُّ الْعَاصِي
بِسَفَرِهِ .

(فَصْلٌ) وَأَقْلُ الْحَيْضِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ عَشَرَ
يَوْمًا ، وَغَالِبُهُ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ . وَيَحْرُمُ بِالْحَيْضِ وَيَالِجَنَابَةِ الصَّلَاةِ

(فصل ويجوز التيمم للبرد) لخبر عمرو بن العاص (إذا فقد ما
يسخن به الماء أو كان لا ينفعه تدفيه أعضائه بعد غسلها أو لا يقدر
عليها ويقضي التيمم للبرد) لأن فقد ما يسخن به الماء أو تدثير
أعضائه أمر نادر إذا وقع لا يدوم (والتيمم العاصي بسفره) يقضي
أيضاً كناشئة وآبق وقاطع الطريق لأن التيمم رخصة والرخصة لا تناط
بالمعاصي فإن لم يكن الحامل له على السفر المعصية بأن عصي
في سفره ترخص .

(فصل وأقل الحيض) وهولغة السيلان وشرعاً دم جبلة يخرج من
أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة زمناً (يوم وليلة) وهي أربعة
وعشرون ساعة متصلة ولا يشترط الانسحاب بل يكفي أن تدخل
المرأة القطنه في فرجها فتخرج ملوثة (وأكثره خمسة عشر يوماً) كما
أن أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً لأن الشهر لا يخلو
عن حيض وطهر غالباً ولا حداً لاكثره فاحترزنا بما بين الحيضتين عن
حيض ونفاس (وغالبه ست أو سبع) لخبر حميد وغالب الطهر ثلاثة

وَالطَّوَافُ وَمَسُّ الْمُصْحَفِ وَحَمْلُهُ وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ
وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ. وَيَحْرُمُ عَلَى الْحَائِضِ وَحْدَهَا، الصَّوْمُ،
وَعُبُورُ الْمَسْجِدِ، إِنْ خَافَتْ تَلْوِيثَهُ بِالدَّمِ، وَالاسْتِمْتَاعُ بِمَا
بَيْنَ السَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ. وَالْجَمَاعُ فِي الْحَيْضِ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَيَجِبُ

وعشرون يوماً أو أربعة وعشرون (ويحرم بالحَيْضِ) والنفاس
والولادة (وبالجنباء الصلاة) بأنواعها فرضاً أو نفلاً (والطواف)
بأنواعه لأنه بمنزلة الصلاة إلا في الكلام (ومس المصحف وحمله)
لأنه إذا حرم بالحدث الأصغر فالأكبر أولى (واللبث في المسجد)
لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنَا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾. وشمل ذلك
ما لو كان مبعضاً وخرج به المدرسة والرباط ومصلّى العيد ونحوها،
نعم عبورها له مع أمن التلوّث مكروه وعبور الجنب خلاف الأولى
(وقراءة القرآن) وإن نسخ حكمه وبقيت تلاوته بقصد القراءة لخبر:
«لَا يَقْرَأُ الْجَنْبُ وَلَا الْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ» بخلاف ما لو قرأ بقصد
الذكر والتعويد والتحميد أولاً بقصد شيء فلا يحرم سواء في ذلك
ما يوجد نظمه في القرآن أو غيره أو لا يوجد نظمه إلا فيه كآية
الكرسي وسورة الإخلاص (ويحرم على الحائض وحدها) ومثلها
النفساء (الصوم) بخلاف الجنب ومن انقطع دمها فصومها جائز (و)
عبور المسجد إن خافت تلوّثه بالدم) ومثلها في ذلك كل ذي
نجاسة يخشى تلوث المسجد منها بخلاف ما إذا أمنت منه فيجوز
وإدخال المسجد النجاسة لحاجة جائز عند أمن التلوّث
(والاستمتاع) أي المباشرة لا النظر ولو بشهوة (بما بين السرة
والركبة) لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه وإن كان

عَلَيْهَا قَضَاءُ صَوْمِ رَمَضَانَ دُونَ الصَّلَاةِ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ ،
وَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ ، حَلَّ لَهَا الصَّوْمُ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَيَحْرُمُ
بِالنَّفَاسِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ ، وَالنَّفَاسُ هُوَ الدَّمُ الْخَارِجُ بَعْدَ
الْوِلَادَةِ .

(بَابُ الصَّلَاةِ)

الصَّلَوَاتُ الْمَكْتُوبَاتُ خَمْسٌ وَتَقْدِيمُ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا
وَتَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِهَا بِغَيْرِ عُذْرٍ مِنَ الْكِبَائِرِ وَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ

بحائل جاز (والجماع في الحيض) ولو كان بحائل حرام (من
الكبائر) يفسق به مرتكبه ويكفر به مستحله لقوله تعالى: ﴿ولا تقربوهنَّ
حتى يطهرن﴾ (ويجب عليها قضاء صوم رمضان دون الصلاة في أيام
الحيض) لما روى عن عائشة رضي الله عنها: «كنا نؤمر بقضاء الصوم
ولا نؤمر بقضاء الصلاة». فلو قضتها كان مكروهاً (وإذا انقطع الدم
حل لها الصوم قبل الغسل) لأنها صارت كالجنب وصومه صحيح
بالإجماع ويحل ذلك أيضاً طلاقها لشروعها في العدة عقبة (ويحرم
بالنفاس ما يحرم بالحيض) لأنه دم حيض مجتمع (والنفاس هو الدم
الخارج بعد الولادة) ولو سقط ما لم تر بعد ولادتها أقل طهر
فالمريثي بعده حيض بشرطه وأقله لحظة وغالبه أربعون يوماً وأكثره
ستون يوماً .

(بَابُ الصَّلَاةِ)

هي لغة الدعاء وشرعاً أقوال وأفعال مفتحة بالتكبير مختمة

إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَآخِرُهُ إِذَا صَارَ كُلُّ شَيْءٍ مِثْلَهُ غَيْرَ
ظِلِّ الاسْتِواءِ ، وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ مِثْلَهُ وَزَادَ
أَدْنَى زِيَادَةً ، وَآخِرُهُ غُرُوبُ الشَّمْسِ ، وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ
غُرُوبُ قُرْصِ الشَّمْسِ ، وَآخِرُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ غُرُوبُ
الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعِشَاءِ غُرُوبُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ
وَآخِرُهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَهُوَ الْمُتَشِيرُ عَرَضًا ، وَأَوَّلُ

بالتسليم غالباً (الصلوات المكتوبات خمس) في كل يوم وليلة
خمس صلوات كتبهن الله على عباده في اليوم واللييلة (وتقديم
الصلوة على وقتها وتأخيرها عن وقتها بغير عذر من الكبائر) أما
تقديمها فلأنه عبادة فاسدة وتهاون بالدين وأما تأخيرها بغير عذر فلما
فيه من تضييع وقتها فإن أخرها بعذر كنوم ونسيان فلا خبر: «ليس في
النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى جاء وقت
الأخرى». (وأول وقت الظهر إذا زالت الشمس وآخره إذا صار ظل كل
شيء مثله غير ظل الاستواء وأول وقت العصر إذا صار ظل كل
شيء مثله وزاد أدنى زيادة) ولو يسيرة (وَآخِرُهُ غُرُوبُ) جميع
(الشمس وأول وقت المغرب غروب قرص الشمس وَآخِرُهُ عَلَى)
القديم (المختار) بل نص عليه الشافعي في الجديد أيضاً (غروب
الشفق الأحمر) بخلاف الأصفر والأبيض (وأول وقت العشاء غروب
الشفق الأحمر وَآخِرُهُ طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَهُوَ الْمُتَشِيرُ) ضوءه في
أفق السماء (عَرَضًا) واحترز به عن الكاذب وهو الذي يطلع
مستطيلاً كذنب السرحان ثم يذهب وتعبه ظلمة (وأول وقت الصبح

وَقَبِ الصُّبْحِ طُلُوعُ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَآخِرُهُ طُلُوعُ الشَّمْسِ ،
وَأَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْمُبَادَرَةُ بِالصَّلَاةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَتَسَنُّ
الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فِي قُطْرٍ حَارٍّ لِمَنْ يُصَلِّي
جَمَاعَةً فِي مَسْجِدٍ بَعِيدٍ ، وَمَنْ أَخَّرَ الصَّلَاةَ حَتَّى وَقَعَ

طلوع الفجر الصادق) المنتشر (وآخره طلوع) بعض (الشمس)
لخبر: «من أدرك ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدركها» .
(وأفضل الأعمال المبادرة بالصلاة في أول وقتها) لقوله تعالى:
﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ ولخبر: «أنه ﷺ سئل أي
الأعمال أفضل فقال الصلاة لأول وقتها» . سواء كانت صباحاً أم عشاء
ومحل ذلك ما لم يعارضه معارض وهو في صور كثيرة منها ما ذكره
بقوله: «ويسن الإبراد بالظهر في شدة الحر في قطر حار» خرج
الجمعة فلا إبراد فيها وخرج القطر البارد والمعتدل وزمن الشتاء
(لمن يصلي جماعة) خرج المصلي منفرداً (في مسجد) أي محل
جماعة خرج المصلي في بيته لأنه لا يتأذى بالحر في طريقه (بعيد)
خرج من يأتي من محل قريب أو يمشي في كن بلا ضرورة (ومن
أخر الصلاة حتى وقع بعضها) ولو السلام (خارج الوقت) مع تمكنه
من فعل جميعها فيه (بغير عذر عصى) وإن كانت أداء ثم إن كان
أدرك ركعة كاملة منها في وقتها فالجميع أداء وإلا ففضاء . نعم لو
شرع فيها وبقي من وقتها ما يسعها كلها ومدّ فيها حتى خرج وقتها لم
يأثم وإن لم يوقع ركعة في الوقت . لكنه خلاف الأولى وتجب بأول
الوقت وجوباً موسعاً ثم إن عزم على فعلها في وقت يسع جميعها
ومات قبل ذلك لم يعص وإلا عصى حيث تمكن من فعلها (ومن لم

بَعْضُهَا خَارِجَ الْوَقْتِ بِغَيْرِ عُدْرٍ عَصَى ، وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ
وَقْتُهَا ، وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي مَعْرِفَةِ دُخُولِ وَقْتِ
بِدْرَاسَةٍ أَوْ بِحِرْفَةٍ فَإِنْ فَاتَهُ فَرَضُ بِغَيْرِ عُدْرٍ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاؤُهُ
عَلَى الْفَوْرِ ، وَتَكَرُّهُ الصَّلَاةُ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ عِنْدَ طُلُوعِ
الشَّمْسِ حَتَّى تَرْتَفِعَ قَدْرَ رُمْحٍ ، وَعِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ فِي غَيْرِ
يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَتَّى تَزُولَ وَعِنْدَ الْاَصْفَرَارِ حَتَّى تَغْرُبَ ،
وَبَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ ، وَبَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ حَتَّى
تَغْرُبَ وَلَا يُكْرَهُ فِيهَا مَا لَهُ سَبَبٌ فِي الْحَالِ كَتَحْيَةِ الْمَسْجِدِ

يعلم وقتها وجب عليه أن يجتهد في معرفة دخول وقت الصلاة
(بدراسة) أو سماع صوت ديك مجرب (أو بحرفة) كخياطة فلو فعلها
بدونه لم تصح . وإن صادف وقتها . أو به ولم يتبين الحال صحت أو
تبين وقوعها فيه فظاهر أو بعده فقضاء (فإن فاته فرض بغير عذر
وجب عليه قضاؤه على الفور) أو بعذر فلا ما لم يخش فواته بالموت
(وتكره الصلاة في خمسة أوقات) في غير حرم مكة ثلاثة أوقات
وبعد فعلين (عند طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح) في رأي
العين وإلا فالمسافة بعيدة جداً (وعند الاستواء في غير يوم الجمعة
حتى تزول) الشمس (وعند الاصفرار حتى تغرب وبعد صلاة الصبح
حتى تطلع) الشمس (وبعد صلاة العصر حتى تغرب) وفي هذين
الحالين يتسع وقت الكراهة في حق من فعل الصلاة أول وقتها
ويتضيق في من أخرها إلى آخر الوقت وتجتمع الكراهتان وتفرقان
(ولا يكره فيها ماله سبب في الحال متقدم) أو مقارنة (كتحية

وَالْكُسُوفِ دُونَ رَكَعَتَيِ الاسْتِخَارَةِ ، وَيَحْرُمُ ابْتِدَاءُ الصَّلَاةِ
بَعْدَ طُلُوعِ الْخُطْبِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ غَيْرَ
التَّحِيَّةِ .

(فَصْلٌ) تَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ
طَاهِرٍ وَيَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يَأْمُرَ الصَّبِيَّ بِهَا لِسَبْعِ سِنِينَ ،
وَيَضْرِبُهُ عَلَى تَرْكِهَا لِعَشْرِ ، وَالصَّبِيَّةُ كَالصَّبِيِّ وَإِذَا بَلَغَ

المسجد) فيمن دخله لا بقصد فعلها في وقت الكراهة فقط
(والكسوف) والفائتة التي لم يقصد تأخيرها لتوقيعها في وقت
الكراهة (دون ركعتي الاستخارة) وركعتي الإحرام لتأخير سببها
(ويحرم ابتداء الصلاة) ولو فائتة بغير عذر (بعد طلوع الخطيب في
يوم الجمعة) يعني بعد جلوسه (على المنبر غير التحية) لخبر: «قم
فاركع ركعتين». ويشترط أن لا يطولها عرفاً وإلا فتبطل .

(فصل . تجب الصلاة على كل مسلم) فلا تجب على الكافر
الأصلي وجوب مطالبة بها في الدنيا وإن وجبت عليه وجوب مطالبة
في الآخرة (بالغ) فلا تجب على صبي (عاقِل) فلا تجب على
مجنون لخبر: «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق». (طاهر) فلا تجب على
الحائض والنفساء (ويجب على الولي) أباً أو جدّاً أو أمّاً أو قِماً أو
حاكماً أو ملتقطاً (أن يأمر الصبي) المميز بها (لسبع سنين) أي بعد
استكمالها مع التمييز بحيث يصير يأكل وحده ويشرب وحده

الصَّبِيُّ أَوْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ أَوْ النَّفْسَاءُ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِقَدَرٍ تَكْبِيرَةٍ وَجَبَ قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَيَجِبُ أَيْضاً قَضَاءُ الْفَرَضِ الَّذِي قَبْلَهَا إِذَا كَانَ ظَهراً أَوْ مَغْرِباً ، وَإِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ وَمَضَى قَدْرٌ مَا يُؤَدِّي فِيهِ الْفَرَضُ ، ثُمَّ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ نَفَسَتْ أَوْ جَنَّ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَجَبَ قَضَاءُ تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَيَجِبُ عَلَى الْآبَاءِ وَالْأُمَّهَاتِ

ويستنجي وحده (ويضر به على تركها لعشر) أي بعد دخوله فيها لخبر : « مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم على تركها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع » . (والصبية كالصبي) فيما ذكر .

(وإذا بلغ الصبي أو طهرت الحائض أو النفساء أو أفاق المجنون) أو المغمي عليه أو أسلم الكافر (قبل خروج الوقت بقدر تكبيرة وجب قضاء تلك الصلاة) بخلاف ما إذا أدرك قدر دون تكبيرة (ويجب أيضاً قضاء الفرض الذي قبلها إذا كان ظهراً أو مغرباً) فيجب الظهر بإدراك قدر تكبيرة من وقت العصر والمغرب بإدراك قدر تكبيرة من وقت العشاء لأن وقت كل منهما وقت للأخرى في حالة العذر باجتماعهما، ففي حالة الضرورة أولى بخلاف ما إذا لم تجمع معها ما قبلها. فتجب هي فقط فلا تجب العشاء بإدراك قدر تكبيرة من وقت الصبح ولا العصر بإدراك قدر تكبيرة من وقت المغرب (وإذا دخل الوقت ومضى قدر ما يؤدي فيه الفرض ثم حاضت المرأة أو نفست أو جَنَّ قبل الصلاة وجب قضاء تلك

وَسَيِّدِ الْعَبِيدِ تَعْلِيمُ أَوْلَادِهِمُ الصَّغَارِ وَعَبِيدِهِمْ مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ مِنَ الطَّهَارَةِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَيُعَرَّفُوهُمْ تَحْرِيمَ الزَّنا وَاللُّوَاطِ وَالسَّرِقَةِ وَشُرْبِ الْخَمْرِ وَالْمُسْكِرِ ، وَتَحْرِيمَ الْكَذِبِ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ وَالْغَيْبَةِ وَالنَّيْمَةِ وَشَبِّهِ ذَلِكَ وَيُعَلِّمُوهُمْ أَنَّهُمْ بِالْبُلُوغِ يَدْخُلُونَ فِي التَّكْلِيفِ ، وَيُعَرِّفُ الصَّبِيَّ عِلَامَاتِ الْبُلُوغِ أَنَّهَا بِخَمْسَةِ عَشَرَ سَنَةً أَوْ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ بِالْحَيْضِ فِي الْمَرْأَةِ ، وَأَجْرَةٌ مَنْ يُعَلِّمُهُمْ هَذَا فِي مَالِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَعَلَى مَنْ تَجَبُّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ .

(الصلاة) ووجب قضاء ما قبلها أن جمعت معها (ويجب على الآباء) وإن علوا (والأمهات) كذلك (وسيد العبيد) والأمة (تعليم أولادهم الصغار وعبيدهم) وإمائهم (ما يجب عليهم بعد بلوغهم من الطهارة والصلاة والصيام وغير ذلك) مما لا بد لهم منه (ويعرفوهم تحريم الزنا واللواط والسرقه وشرب الخمر والمسكر) ولو نبهوا (وتحريم الكذب قليله وكثيره والغيبه والنميمه وشبه ذلك ويعلموهم أنهم بالبلوغ يدخلون في) حد (التكليف ويعرف الصبي علامات البلوغ أنها) بالسن (بخمسة عشر سنة) أي باستكمالها (أو بالاحتلام) وكل منهما للذكر والأنثى (أو بالحيض في المرأة) أي الأنثى ولو بكرة (وأجرة من يعلمهم هذا في ماله) لأنه من مصالحه (فإن لم يكن له مال فعلى من تجب عليه نفقته) .

(فَصْلٌ) وَشُرُوطُ الصَّلَاةِ سِتَّةٌ : مَعْرِفَةُ وَقْتِهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَاسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي النَّافِلَةِ فِي السَّفَرِ وَسِتْرُ الْعَوْرَةِ وَطَهَارَةُ الْحَدَثَيْنِ وَطَهَارَةُ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ ، وَمَعْرِفَةُ فُرُوضِ الصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا ، وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ وَالْأُמَّةِ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهِمَا وَرُكْبَتَيْهِمَا ، وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَعِنْدَ الْأَجَانِبِ جَمِيعُ بَدَنِهَا إِلَّا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ وَعِنْدَ مُحَارِمِهَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ وَيُعْفَى عَنْ دَمِ مَيِّتَةٍ لَا نَفْسَ

(فصل) (وشروط الصلاة) جمع شرط وهو لغة العلامة واصطلاحاً ما يلزم من عدمه الغدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (سته معرفة وقتها كما تقدم واستقبال القبلة إلا في النافلة في السفر) وإلا في صلاة شدة الخوف (وستر العورة وطهارة الحدثين وطهارة النجاسة في الثوب والبدن والمكان ومعرفة فروض الصلاة وسننها) فإن كان عامياً لا يميز بين فرائضها وسننها فإن اعتقد أن جميع أفعالها فرض صحت أو نفل فلا أو البعض فرض والبعض نفل صحت ما لم يقصد بفرض معين نفلاً (وعورة الرجل) أي الذكر ولو صبياً (والأمة ما بين سرتيها وركبتيها) أي سرة كل منهما وركبته لخبر: «إذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا ينظر إلى ما بين سرتها وركبتيها». أما نفس السرة والركبة فليستا من العورة (وعورة الحرة في الصلاة وعند الأجانب جميع بدننها إلا الوجه والكفين) وما ذكره في الأجانب تبع لما في الروضة والمعتمد ما في المنهاج من حرمة النظر إلى وجهها وكفيها مع الأمن (وعند محارمها ما بين السرة والركبة)

لَهَا سَائِلَةٌ ، وَعَنْ وَنِيمِ الذُّبَابِ ، وَعَنْ دَمِ الْبَثَرَاتِ قَلِيلِهِ
وَكَثِيرِهِ ، وَعَنْ قَيْحِ الدَّمَامِيلِ وَصَدِيدِهَا ، وَعَنْ قَلِيلٍ مِنْ
دَمِ الْأَجْنَبِيِّ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا الْكَلْبَ وَالْخَنْزِيرَ .

(فَصْلٌ) فُرُوضُ الصَّلَاةِ سَبْعَةَ عَشَرَ : (الْأَوَّلُ) النِّيَّةُ ،
فَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ فَرَضًا وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهَا وَتَعْيِينُهَا وَنِيَّةُ

وكذا في الخلوة وأما الخنثي فكالمرأة الحرة حتى لو اقتصر فيها على
ما يستر الرجل لم تصح صلاته على الأرجح (ويعني عن دم ميتة لا
نفس لها سائلة) أي عن حملها وعن دم القمل والبراغيث والقروح
(وعن ونيم الذباب وعن دم البثرات قليلة وكثيره وعن قيح الدماميل
وصديدها وعن قليل من دم الأجنبي وغيره إلا الكلب والخنزير)
وفروعهما أو فرع أحدهما . وحاصل القول في الدم أنه يعني عن
دم نفسه ولو كثيراً ما لم يحصل بفعله أو يجاوز محله وعن قليل دم
الأجنبي إلا من مغلظ .

(فصل . فروض الصلاة سبعة عشر) بعد الطمأنينة في محالها
الأربعة أركاناً فلا ينافي من عدّها ثلاثة عشر لأنه جعلها في
أماكنها أجزاء من الأركان (الأول النية) لأنها عبادة بدنية (فإن كانت
الصلاة فرضاً وجب قصد فعلها وتعيينها) من ظهر أو عصر إذ الوقت
لا يعين (ونية الفرضية من البالغ) بخلاف الصبي فلا يشترط في
حقه على الراجح ، وأعلم أنه لا يشترط الإضافة إلى الله ولا الأداء
ولا القضاء فلو نوى أداء عن قضاء أو عكسه عامداً لم تصح صلاته
أو جاهلاً لنحو غيم صحت ، ولا عدد الركعات فلو نوى الظهر خمساً

الْفَرْضِيَّة مِنَ الْبَالِغِ ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُؤَقَّتَةً كَالْوُتْرِ أَوْ ذَاتِ سَبَبٍ كَالْكُسُوفِ وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهَا وَتَعْيِينُهَا ، وَإِنْ كَانَتْ نَافِلَةً مُطْلَقَةً وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهَا فَقَطْ (الثَّانِي) تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ اللَّهُ أَكْبَرُ وَيُجْزِيهِ اللَّهُ الْأَكْبَرُ ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ مُقَارِنَةً لِلتَّكْبِيرِ جَمِيعِهِ (الثَّلَاثُ) الْقِيَامُ ، إِنْ

لم تصح عامداً عالماً كان أو جاهلاً (وإن كانت نافلة مؤقتة كالوتر أو ذات سبب كالكسوف وجب قصد فعلها وتعيينها وإن كانت نافلة مطلقة) ولو تحية المسجد وركعتي الوضوء واستخارة (وجب قصد فعلها فقط) أو ذات وقت أو سبب وجب أمران قصد الفعل والتعيين فقط كسنة الظهر القبلية أو البعدية سواء صلى الفرض أم لا وعيد فطر أو نحر (الثاني تكبيرة الإحرام) لخبر: «تحریمها التكبير وتحليلها التسليم». (وهي أن يقول) القادر على النطق (الله أكبر) فلا يكفي الله أجل وأعظم أو الله كبير أو جليل (ويجزيه الله الأكبر) لأنها لا تمنع الاسم أو الله الجليل أكبر بخلاف الله الذي لا إله إلا هو أكبر وما لو أتى بواو ساكنة أو متحركة (ويجب أن تكون النية مقارنة للتكبير جميعه) بأن يكون مستحضراً لما يشترط فيها من ابتداء الهمزة إلى الرائ من أكبر (الثالث القيام إن كانت الصلاة فرضاً وقدر) خرج النفل فله فعله قاعداً أو مضطجعا مع قدرته على غيره والعاجز يفعلها على حسب قدرته ويستثني من وجوب القيام ما لو كان بعينه وجع وقيل له إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك أو خاف سقوطه في البحر كدوران رأسه ولو كان رقيق غزو عدو كفار وكان لو قام رآه العدو

(الثالث عشر) التَّشَهُّدُ الْأَخِيرُ (الرَّابِعَ عَشَرَ) الْقُعُودُ فِيهِ
 (الخَامِسَ عَشَرَ) الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ
 (السَّادِسَ عَشَرَ) السَّلَامُ وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ (السَّابِعَ
 عَشَرَ) التَّرْتِيبُ .

(فصل) وَسُنَّهَا كَثِيرَةٌ : مِنْهَا رَفْعُ الْيَدَيْنِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ

اجلس حتى تطمئن جالساً» (الثالث عشر التشهد الأخير) سمي
 تشهداً من باب تسمية الشيء باسم بعضه لاشتماله على الشهادتين
 دل على وجوبه «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على
 الله قبل عباده السلام على فلان فقال رسول الله ﷺ لا تقولوا السلام
 على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا التحيات لله إلى آخره». فدل
 قولهم قبل أن يفرض علينا أنه صار فرضاً وقوله قولوا وهو أمر
 والأصل فيه كونه للوجوب (الرابع عشر القعود فيه) إذ كل من أوجب
 التشهد أوجب القعود له وكل من استحبه استحبه الجلوس له
 (الخامس عشر الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير) لقوله
 تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. وأولى أحوال
 وجوبها الصلاة وأولى أحوالها آخرها فتكون بعد التشهد (السادس
 عشر السلام) لخبر: «تحريمها التكبير تحليلها التسليم» (وأقله السلام
 عليكم) فلا يجزيه سلام عليكم ولا عليك ولا عليهما ولا عليهم
 وتبطل بما عدا الأخيرتين (السابع عشر الترتيب) كما ذكرنا وعده
 بمعنى المفروض صحيح ومن عده بمعنى الأجزاء كان تغلياً.

(فصل. وسننها) أي الصلاة (كثيرة منها رفع اليدين عند تكبيرة

الإِحْرَامِ وَعِنْدَ الرُّكُوعِ ، وَعِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُ ، وَعِنْدَ الْقِيَامِ
 مِنَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ ، وَمِنْ سُنَنِهَا دُعَاءُ الْاِسْتِفْتَاكِحِ ثُمَّ التَّعَوُّذُ
 وَقِرَاءَةُ السُّورَةِ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ السَّامِعِ قِرَاءَةً إِمَامِيهِ بَعْدَ
 الْفَاتِحَةِ وَالْجَهْرِ فِي الصُّبْحِ وَالرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنَ
 الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لِلرَّجُلِ وَلِلْمَرْأَةِ إِنْ لَمْ يَحْضُرْ عِنْدَهَا رِجَالُ
 أَجَانِبُ وَوَضَعَ الْيَمِينِ عَلَى كُوعِ الْيُسْرَى تَحْتَ صَدْرِهِ ،

الإِحْرَامِ) حذو منكبيه بأن يرفعهما مع ابتداء التكبير وينهيهما مع
 انتهائه (وعند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام من التشهد الأول)
 للاتباع في ذلك (ومن سننها دعاء الاستفتاح) كالله أكبر كبيراً
 والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً (ثم التعوذ) لقوله تعالى
 ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وَيُسَنُّ فِي كُلِّ
 رَكْعَةٍ وَالْأُولَى أَكْثَرُ وَيَحْصُلُ بِنَحْوِ أَعُوذَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَأَتَى
 بِشَمِّ لِيَفِيدَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْاِفْتِتَاحِ وَالتَّعَوُّذِ فَلَوْ بَدَأَ بِالتَّعَوُّذِ قَبْلَ اِفْتِتَاحِهِ
 حَصَلَ التَّعَوُّذُ وَفَاتَ الْاِفْتِتَاحُ (وقراءة السورة لغير المأموم السامع
 قراءة إمامه بعد الفاتحة) ولو في غير محل جهره أما المأموم غير
 السامع لأسرار الإمام أو لبعده أو لصمم أو للغف فيقرأها وسورة
 أفضل من قدرها من طويلة (والجهر في الصبح والركعتين الأوليين
 من المغرب والعشاء) للاتباع والعبرة بوقت القضاء في المقضية لا
 الأداء (للرجل) مطلقاً (وللمرأة) والخنثى (إن لم يحضر عندها رجال
 أجانِبُ ووضع اليمين على كوع اليسرى) مرسلأ أصابعه (تحت
 صدره) كالمُتَحَفِّظِ عَلَى مَا يَخَافُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

والتَّكْبِيرَاتُ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ الثَّانِيَةِ
 مِنَ الصُّبْحِ وَفِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ لِلنَّازِلَةِ وَيَقُولُ فِي الرُّكُوعِ
 سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا ، وَفِي السُّجُودِ سُبْحَانَ
 رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا ، وَيَضَعُ فِي السُّجُودِ رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ
 يَدِيهِ ثُمَّ جَبْهَتَهُ وَأَنْفَهُ وَيَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ رَبِّ اغْفِرْ لِي
 وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْفَعْنِي ، وَارْزُقْنِي ، وَاهْدِنِي وَعَافِنِي
 وَاعْفُ عَنِّي ، وَتُسَنُّ جَلْسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ فِي الْأُولَى
 وَفِي الثَّلَاثَةِ مِنْ غَيْرِ مَغْرِبٍ ، وَيُسَنُّ التَّشَهُّدُ الْأَوَّلُ وَالصَّلَاةُ

(والتكبيرات غير تكبيرة الإحرام) أما هي فركن كما مر (والقنوت في
 اعتدال الثانية من الصبح) وفي الوتر في النصف الثاني من رمضان
 (وفي سائر المكتوبات) أي في اعتدال أخيراتها (للنازلة) كوباء
 وقحط وجراد (ويقول في الركوع سبحان ربي العظيم وبحمده ثلاثاً)
 ويزيد منفرد وإمام محصورين رضوا بالتطويل إلى إحدى عشرة لأنه
 لما نزل قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ قَالَ ﷺ اجعلوها في
 ركوعكم. (وفي السجود سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاثاً لأنه لما
 نزل قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ قَالَ ﷺ اجعلوها في سجودكم. .
 (ويضع في السجود ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه) للأتباع (ويقول
 بين السجدة رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارفعني وارزقني
 واهدني وعافني واعف عني) للأتباع (وتسنّ جلسة الاستراحة) في
 كل سجدة يقوم عنها (في الأولى وفي الثالثة من غير مغرب) أما هي
 في المغرب فلا يقوم بعدها (ويسنّ التشهد الأول) والقعود له فيه

على النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ وَفِي الْقُنُوتِ وَالْإِفْتِرَاشِ فِي جَمِيعِ
الْجُلُوسَاتِ ، وَالتَّوَرُّكِ فِي التَّشَهُّدِ الْآخِرِ ، وَيُسَنُّ فِيهَا النَّظَرُ
إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَالْخُشُوعُ وَتَدْبِيرُ الْقِرَاءَةِ وَتَطْوِيلُ الرُّكْعَةِ
الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَدُخُولُهُ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغٍ قَلْبٍ وَكَثْرَةُ الدُّعَاءِ
فِي السُّجُودِ .

(والصلاة على النبي ﷺ فيه وفي القنوت) والصلاة على الآل في
التشهد الأخير (والافتراش في جميع الجلوسات) التي تعقبها حركة
ولم يرد تركها ولو ساهياً ومسبوقاً (والتورك في التشهد الأخير) إذ لا
حركة بعده والفرق بينهما أن الحركة مع الافتراش أسهل من التورك
وكيف تعد جاز، نعم يكره الإقعاء في غير الجلوس بين السجدين
(ويسنّ فيها النظر إلى موضع سجوده) ولو في الكعبة وخلف نبي
وعلى جنازة بفرض أن لو كان فيها سجود لأنه أقرب إلى الخشوع
وليتذكر أنه كما خلق منها سيعود إليها (والخشوع) لقوله تعالى: ﴿قَدْ
أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾. (وتدبر القراءة)
والذكر لقوله تعالى: ﴿لِيَذْبُرُوا آيَاتِهِ﴾ (وتطويل) قراءة (الركعة الأولى على
الثانية) فيما لم يرد فيه نص شيء بخصوصه (ودخوله بنشاط) لأن الله
تعالى ذم على ضده فقال: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالٍ﴾. (وفراغ
قلب) خصوصاً من علائق الدنيا (وكثرة الدعاء في السجود) سيما
بالمأثور فيه وهو كثير لخبر مسلم: «أقرب ما يكون العبد من ربه أي من
رحمته ولطفه به وإنعامه عليه وهو ساجد فأكثروا فيه الدعاء بخير
فمن أراد أن يستجاب له فقمين أن يستجاب له». وخبر: «أقرب
ما يكون للعبد من ربه وهو ساجد» .

(فَضْلُ) وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالْكَلامِ الْكَثِيرِ ، وَالْأَكْلِ الْكَثِيرِ وَبِالْفِعْلِ الْكَثِيرِ كَثَلَاثِ خَطَوَاتٍ أَوْ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ وَالضَّرْبَةُ الْمُفْرِطَةُ وَالْوُتْبَةُ الْفَاحِشَةُ وَإِنْ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ قَلِيلٍ نَاسِيًا أَوْ أَكَلَ قَلِيلًا نَاسِيًا أَوْ زَادَ رُكُوعًا أَوْ سُجُودًا نَاسِيًا لَمْ تَبْطُلْ ، وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ .

(فَضْلُ) وَيُسْتَحَبُّ سُجُودُ السَّهْوِ وَهُوَ سَجْدَتَانِ قُبِيلَ السَّلَامِ عِنْدَ تَرْكِ التَّشَهُدِ الْأَوَّلِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

(فصل) في مبطلات الصلاة (وتبطل الصلاة بالكلام الكثير) ولو سهوا بخلاف اليسير ساهياً أو جاهلاً لقرب عهده بالإسلام أو نشأ ببادية بعيدة عن العلماء (والأكل الكثير) ولو سهوا ويفارق الصائم بأن المصلي له هيئة تذكره فيبعد معها النسيان ولا كذلك الصائم (وبالفعل الكثير) ولو سهوا (كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متواليات) بخلاف الواحدة والثنتين والثلاث غير المتواليات فلا تبطل بذلك لأنها لا تخل بنظمها (والضربة المفرطة والوتبة الفاحشة) لإخلال ذلك بنظمها (وإن تكلم بكلام قليل ناسياً أو أكل قليلاً ناسياً أو زاد ركوعاً أو سجوداً ناسياً لم تبطل) بذلك لخبر ذي اليمين (ويسجد للسهو) جبراً للخلل الحاصل بما ذكر.

(فصل . ويستحب سجود السهو) وفارق جبران الحج حيث كان واجباً لأنه يجبر واجباً وهنا مسنوناً فكان كذلك (وهو سجدتان) وأن تكرر مقتضية (قبيل السلام) سواء كان بزيادة أم نقص (عند ترك

فيه ، والكَلَامُ القَلِيلُ ناسياً وزيادةً رُكْنٍ فِعْلِيٍّ ناسِياً ،
 ويجبُ مُتَابَعَةُ الإمامِ في سُجُودِ السَّهْوِ ، فَلَوْ سَجَدَ لِسَهْوِهِ
 نَفْسِهِ ، أَوْ تَخَلَّفَ عَنِ سُجُودِ إِمَامِهِ عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ
 بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَيُسْتَحَبُّ سُجُودُ التَّلَاوَةِ لِلْقَارِئِ وَالْمُسْتَمِعِ
 وَالسَّامِعِ فِي أَرْبَعِ عَشْرَةَ آيَةً يَسْجُدُهَا الإمامُ وَالْمُنْفَرِدُ وَلَا

التشهد الأول) وقعوده وترك كلمة منه من الألفاظ الواجبة في الأخير
 كترك كله (والصلاة على النبي ﷺ) فيه والصلاة على الآل في التشهد
 الأخير وترك القنوت في الصبح) بخلاف قنوت النازلة فلا يسجد
 لتركه وترك كلمة منه بعد شروعه فيه كترك كله (والصلاة على
 النبي ﷺ) فيه) والصلاة على الآل وترك القيام فيه وإن استلزم تركه
 غالباً (والكلام القليل ناسياً) وإلا كل القليل ناسياً (وزيادة ركن
 فعلى ناسياً) فيسجد للسهولها وهذا علم من كلامه قبل الفصل فهو
 مكرر (ويجب متابعة الإمام في سجود السهو) وإن لم يسه المأموم
 ؛ فلو سجد لسهو نفسه أو تخلف عن سجود إمامه عامداً غالماً
 بالتحريم بطلت صلاته ويستحب سجود التلاوة) أي القراءة وهي
 مطلوبة عندها بالإجماع (للقارئ والمستمع) وهو قاصد السماع
 (والسامع) من غير قصد لكن لا بد أن تكون جائزة مشروعة فلا
 سجود لقراءة جنب وسكران وساه وما علم من الطيور وقراءة في
 نحو ركوع وصلاة جنازة بخلاف قراءة كافر ومملك وجن وتأكد
 للمستمع وعند سجود القارئ (في أربع عشرة آية) لخبر عمرو بن العاص :
 «أقرأني رسول الله ﷺ في القرآن خمسة عشر سجدة منها سجدتنا
 الحج وعد منها سجدة ص». (يسجدها الإمام) والمأموم مع إمامه

يَسْجُدُهَا الْمَأْمُومُ إِلَّا إِذَا سَجَدَ إِمَامُهُ، فَإِنْ سَجَدَ دُونَ إِمَامِهِ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

(فَصْلٌ) وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْأَلْتَحِ وَالْأَرْتِ وَخَلْفَ
الْمَأْمُومِ وَخَلْفَ الْمُحْدِثِ وَالْجُنْبِ وَالْكَافِرِ وَخَلْفَ مَنْ عَلَى

(والمنفرد) كل منهما لقراءة نفسه (ولا يسجدها المأموم) للتلاوة
(إلا إذا سجد إمامه فإن سجد دون إمامه) بأن سجد المأموم لقراءة
نفسه أو لقراءة غير إمامه أو تخلف عن سجود إمامه أو سجد لقراءة
إمامه دونه عامداً عالماً بالتحريم (بطلت صلاته).

(فصل . وتبطل الصلاة) أي لا تصح (خلف الألتح) بالمثلثة من
في لسانه للغة بضم اللام وهو من يبدل حرفاً بآخر كأن يبدل السين
بالمثلثة أو الراء بالغين فيقول المستقيم غيغ المغضوب عليهم
(والأرت) بالمشناة من في لسانه رتة بضم الراء وهو من يدغم في غير
موضع الإدغام ويصح بمثله فظهر أن العبرة باتفاق المأموم والإمام
واختلافهما بالأحرف المعجوز عنها فلو أبدل أحدهما الشين ثاءاً
والآخر زايأ كانا متفقين ولو كانت اللثغة يسيرة بأن يأتي بالحرف غير
صافٍ لم يؤثر (وخلف المأموم) حال ائتمامه إذ هو تابع لإمامه فلا
يكون متبوعاً فإن فارق إمامه صح الاقتداء به (وخلف المحدث)
حدثاً أصغر (والجنب) إذا علم بحدثهما في أثناء صلاته ولم
يفارقهما حالاً فإن لم يعلم به حتى قضى صلاته أو علم بذلك ففارقه
حالاً صحت صلاته لأنه ﷺ لَمَّا صَلَّى بِالنَّاسِ تَذَكَّرَ أَنَّهُ جَنْبٌ فَأَشَارَ
إِلَيْهِمْ وَذَهَبَ وَاعْتَسَلَ وَعَادَ وَرَأْسَهُ يَقْطُرُ وَصَلَّى بِهِمْ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ

بَدَنِهِ نَجَاسَةً أَوْ ثَوْبِهِ وَخَلْفَ فَاقِدِ الْمَاءِ وَالتُّرَابِ وَلَا يُصَلِّي
الرَّجُلُ خَلْفَ الْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى .

(فَصْلٌ) وَشُرُوطُ الْجَمَاعَةِ سِتَّةُ (الْأَوَّلُ) أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ

بإعادة التحريم ولأن الشخص لا يكلف بالبحث عن طهارة إمامه
(والكافر) وإن لم يظهر له حاله إلا بعد انقضاء الصلاة لأن الكفر له
شعار ظاهر سواء في ذلك المعلن بالكفر والمسرب (وخلف من على
بدنه نجاسة أو ثوبه) ظاهرة غير معفو عنها وهي التي بحيث لو تأملها
المأموم لرآها بخلاف النجاسة الخفية وهي ضد ما ذكر وبخلاف
المعفو عنها فلا تضر وما قررته من الفرق بين الظاهرة والخفية هو ما
في المنهاج وهو المعتمد (وخلف فاقد الماء والتراب) للزوم الإعادة
له (ولا يصلي الرجل) أي الذكر (خلف المرأة) أي الأنثى
(والخنثى) لاحتمال أنوثته وتصح خلف ذكر وإن كان المقتدي امرأة
أو خنثى وخلف أنثى إن كان المقتدي بها أنثى لا خنثى ولا خنثى
خلف خنثى .

(فصل . وشروط الجماعة ستة الأول أن لا يتقدم على إمامه) في
الموقف فإن تقدم عليه حال تحريمه لم تنعقد أو في أثناء صلاته
بطلت والعبرة في حق القائم بالعقب لا بالأصابع وفي حق القاعد
بالآلية والمضطجع بالجنب والمستلقي بالرأس . والأصل في ذلك
خبر: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» والإتمام الأتباع والمتقدم غير تابع
(وتكره مساواته) وتفوت بها فضيلة الجماعة ويندب تخلف المأموم
عن إمامه يسيراً إظهاراً لمرتبه (الثاني أن يجمعهما مسجد) وإن

على إماميه وتكره مساواته (الثاني) أن يجمعهما مسجداً أو
فضاءً ، ولم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع (الثالث) أن
يعلم انتقالات الإمام بأن يراه أو يرى بعض المأمومين أو
يسمعه أو يسمع المبلغ (الرابع) أن ينوي الاقتداء به أو
الجماعة (الخامس) أن توافق صلاته صلاة إماميه ، فلا
تصح صلاة الكسوف ، خلف الصلاة المكتوبة ولا تصح
الصبح خلف صلاة جنازة ولا الجنازة خلف الصبح.

بعدت المسافة وحالت الأبنية بينهما متنافذة بالقوة حتى لو وقف
أحدهما في علو والآخر في سفلى لم يضر أحوال بينهما مقصورة
أغلقت أبوابها ولم تسمر فكذلك بخلاف ما لو سمرت (أو)
يجمعهما (فضاء ولم يزد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع) تقريباً ولا
يضر وجود شارع بينهما وإن كان مطروفاً أو نهراً وإن احتيج إلى
سباحة (الثالث إن يعلم انتقالات الإمام) ليتمكن من متابعتها (بأن
يراه أو يرى بعض المأمومين أو يسمعه أو يسمع المبلغ) الثقة
(الرابع أن ينوي الاقتداء به) أو الأئمة (أو الجماعة) وهي وإن
كانت صالحة للإمام والمأموم لكن القرينة الحالية تصرفها لأحدهما
فلو تابع غير إمامه بأن ربط فعله على فعله مع انتظار كثير ضرر، ولو
عين الإمام فأخطأ ولا إشارة ونحوها ضرر، ولا تجب على الإمام نية
الإمامة في غير الجمعة وما ألحق بها كالمعادة، ولو عين المأموم
وأخطأ لم يضر (الخامس أن توافق صلاته صلاة إماميه) بأن لا
تخالف ماهية صلاة أحدهما ماهية صلاة الآخر (فلا تصح صلاة

(السادس) أَنْ يُتَابِعَهُ فَلَوْ تَقَدَّمَ عَلَى إِمَامِهِ بِرُكْنَيْنِ فَعَلَيْنِ أَوْ تَخَلَّفَ عَنْهُ بِرُكْنَيْنِ فَعَلَيْنِ بِغَيْرِ عُذْرِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، أَوْ تَخَلَّفَ عَنْهُ بِعُذْرِ كَبْطِيءِ الْقِرَاءَةِ عُذْرٌ إِلَيَّ ثَلَاثَةُ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ .

الكسوف) بركوعين في كل ركعة (خلف الصلاة المكتوبة) أو نافلة أخرى بخلاف ما لو صلاها كسنة الظهر أو اقتدى به بعد رفع رأسه من الركوع الأول من الركعة الثانية لانتفاء المخالفة (و) كذا (لا) تصح الصبح خلف صلاة الجنازة ولا الجنازة خلف الصبح) مثلاً ولا خلف من يسجد لشكر أو تلاوة بمن لم يفعلها (السادس أن يتابعه) فلو تقدم على إمامه بركنين فعليين). أو تخلف عنه بركنين فعليين) طويلين أو لا (بغير عذر بطلت صلاته) بخلاف ما لو تخلف بركن ولو عمداً فلا يضر ولكنه يكره وأما تقدمه عليه بركن فحرام ولا تبطل به صلاته وبخلاف تقدمه عليه بالأقوال غير تكبيرة الإحرام والسلام (أو تخلف عنه بعذر كبطيء القراءة عذر) حيث كان موافقاً بأن أدرك زمناً يسع قراءة الفاتحة (إلى ثلاثة أركان طويلة) فلا يحسب منها القصير وتحقق الأكثرية بتلبسه بالرابع أما المسبوق فإن لم يشتغل عقب تحرمة بسنة كافتح وتعوذ وركع الإمام قبل أن يتم المأموم الفاتحة ركع معه وتحمل الإمام عنه القراءة وإن اشتغل بسنة لزمه أن يتخلف ليقرأ بقدر ما اشتغل به من السنة حيث غلب على ظنه أنه يدرك الإمام في ركوعه وإلا فارقه أو تابعه وأتى بركعة .

(فَضْلٌ) وَيَجُوزُ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا ، وَهُوَ
 مَرَحَلَتَانِ قَصْرُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ رَكَعَتَيْنِ وَمَنْ فَاتَتْهُ
 صَلَاةٌ فِي السَّفَرِ وَقَضَاهَا فِي الْحَضَرِ أَوْ عَكْسُهُ أَتَمَّهَا
 وَيُشْتَرَطُ قَصْدُ مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ فَلَا يَقْصُرُ الْهَائِثُ ، وَلَا خَلَفَ

(فصل. ويجوز للمسافر سفرًا طويلًا مباحًا وهو) أي الطويل
 (مرحلتان) بسير الأتقال وديب الأقدام وهما ثمانية وأربعون ميلًا
 هاشمية وهي ستة عشر فرسخًا وهي أربعة برد وهي مسير يومين أو
 ليلتين أو يوم وليلة معتدلين فعلم أن البريد أربعة فراسخ وأن الفرسخ
 ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة أقدام (قصر
 الظهر والعصر والعشاء ركعتين) وخرج بالمسافر المقيم وبالطويل
 القصير وبالمباح المعصية كآبق وناشزة وبالظهر وما بعده الثنائية
 والثلاثية والمنذورة والنافلة (ومن فاتته صلاة في السفر وقضاها في
 الحضر أو عكسه أتمها) أما الأول فاعتباراً بحالة فعلها وأما الثاني
 فلأنها لزمته ذمته أربعاً فلا يبرأ منها إلا كذلك نعم إن فاتته في
 السفر وقضاها ولو في سفر آخر فله قصرها، وأشار بقوله يجوز إلى أنه
 لا يجب ولا يندب ولا يكره وهو كذلك باعتبار الأصل وإلا فقد يجب
 كأن آخر الصلاة ليجمعها مع ما بعدها وقصد أيضاً قصر الصلاة فإنه
 يجوز له تأخير الإحرام بها إلى أن يبقى من وقت الثانية مقدار ما يسع
 أربع ركعات يوقع فيه الظهر والعصر مقصورتين فإذا انتهى لهذا
 المقدار وجب عليه قصد الظهر إذا لو أتمها لخرجت العصر عن
 وقتها مع إمكان فعلها فيه وإذا قصر الظهر وأراد إتمام العصر اتجه
 منعه أيضاً (ويشترط قصد موضع معين فلا يقصر الهائم) وهو من لا

مَنْ يُتِمُّ الصَّلَاةَ أَوْ شَكَّ أَنَّهُ مُتِمٌّ أَوْ قَاصِرٌ وَأَنْ يَنْوِيَ الْقَصْرَ
عِنْدَ الْإِحْرَامِ .

(فَصْلُ) وَيجوزُ لِلْمُسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا الْجَمْعَ بَيْنَ

يدري أين يتوجه ولا من لا غرض له صحيح كأن سافر لمجرد رؤية
البلاد أو لمجرد التنزه بخلاف ما لو سلك أطول الطريقين لأمن أو
سهولة وإن انضم ذلك قصد تنزه (ولا خلف من يتم الصلاة) لأنه
ربط صلاته على صلاة تامة فيلزمه الإتمام والمراد بذلك من صلاته
تامة في نفسها كصبح وجمعة ونافلة (أو شك أنه متم أو قاصر) لأن
القصر رخصة فإذا شك في مسوغها رجع إلى الأصل وهو الإتمام ولو
قام إمامه القاصر إلى ثالثة فشك هل نوى الإتمام أو ساه وجب عليه
الإتمام فإن علم كون الإمام مسافراً وشك هل نوى القصر أم لا فقال
معلقاً في نيته إن قصر قصرت وإلا أتممت فبان قاصر أقصر (وأن
ينوي القصر) وجعل منها الإمام ما لو نوى الظهر ركعتين ولم ينو
ترخصاً (عند الإحرام) كأصل النية ولا تجب استدامتها بل الانفكاك
يخالف الجزم بها فلو نوى بعد إحرامه قاصراً لإتمام أو تردد في أنه
يقطع بنية القصر أو شك هل نوى القصر أم لا أتم وإن تذكر في
الحال. ولا بد من دوام سفره فلو انتهت به سفينة إلى دار إقامته أو
نوى الإقامة أو شك هل نواها أو هل هذه البلدة التي انتهى إليها
بلده أو لا وهو في أثناء الصلاة في الجميع لزمه الإتمام .

(فصل . ويجوز للمسافر سفرًا طويلاً مباحاً الجمع بين الظهر

الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا وَكَذَا بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ
وَإِذَا جَمَعَ التَّقْدِيمَ فَيُشْتَرَطُ الْبُدْءُ بِالْأُولَى وَنِيَّةُ الْجَمْعِ
فِيهَا ، وَأَنْ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ فِيمَا بَيْنَهُمَا ، وَفِي جَمْعِ
التَّأْخِيرِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْوِيَ التَّأْخِيرُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الظُّهْرِ
وَقَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ .

(فَصْلٌ) تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرِّ مُسْلِمٍ

والعصر تقديمًا وتأخيرًا) وله جمع العصر مع الجمعة تقديمًا ويمتنع
جمع التقديم على نحو المتحيرة ثم إن كان سائرًا وقت الأولى
فجمع التأخير أفضل أو وقت الثانية فالتقديم أفضل أو سائرًا فيهما أو
نازلاً كذلك فالتأخير أفضل (وكذا) له الجمع المذكور (بين
المغرب والعشاء وإذا جمع) جمع (التقديم فيشترط البداء بالأولى)
لأنها متبوعة فلو بدأ بالثانية لم تصح لأن التابع لا يتقدم على المتبوع
(نية الجمع فيها) أي الأولى ولو مع تحلله منها وإلا امتنع الجمع
(وأن لا يطول الفصل فيما بينهما) فلو فصل ولو بسنة راتبة بطل
الجمع (وفي جمع التأخير يشترط أن ينوي التأخير قبل خروج وقت
الظهر وقبل خروج وقت المغرب) وظاهر عبارته الاكتفاء بالنية إذا
بقي من وقت الأولى ما يسع ركعة وهو ظاهر ما في الروضة لكن
المعتمد ما في المجموع من أنه لا بد أن ينويه وفي وقتها ما يسع
جميعها وإلا حرم وصارت الأولى قضاء .

(فصل . تجب الجمعة على كل مكلف) لا صبي ومجنون

مُقِيمٍ بِلَا مَرَضٍ وَيُعَذَّرُ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ عِنْدَ
الْمَطَرِ وَالْمَرَضِ وَالتَّمْرِضِ وَإِشْرَافِ الْقَرِيبِ وَنَحْوِهِ عَلَى
الْمَوْتِ وَالْخَوْفِ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ عَرَضِهِ وَمُدَافَعَةُ
الْحَدَثِ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ ، وَشِدَّةِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَشِدَّةِ

كغيرها (ذكر) لا امرأة وخشي لنقصهما أيضاً (حر) لا من فيه رق ولو
مبعضاً ومكاتباً لنقصه (مسلم) فلا تجب على كافر (مقيم) أي ساكن
في تلك البلدة التي تقام فيها الجمعة وإن لم يكن مستوطنه لا مسافر
كما يأتي (بلا مرض) لما صح من قوله ﷺ: «الجمعة حق واجب على
كل مسلم إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض» (ويعذر
في ترك الجمعة والجماعة) المرخصة لتركها حتى تنتفي الكراهة
حيث سنت والإثم حيث وجبت (عند المطر) والثلج والبرد ليلاً أو
نهاراً (والمرض) الذي يشق معه الحضور (و) من الأعذار
(التمريض) لمن لا متعهد له فإن كان للمريض من يتعهده لم يكن
المكفي معذوراً (وإشراف القريب ونحوه على الموت) وإن لم يكن
يأنس به (والخوف على نفسه أو ماله أو عرضه) أو نحو مال غيره
الذي يلزمه الدفع عنه ومن ذلك خشية ضياع متمول كخبز في التنور
ولا متعهد غيره يخلفه (ومدافعة الحدث) البول والريح والغائط
وكذا مدافعة كل خارج من الجوف وكل مشوش للخشوع وإنما
يكون ذلك عذراً (مع سعة الوقت) كما في مكروهات الصلاة (وشدة
الجوع والعطش) بحضرة مأكول أو مشروب قد اشتاقه وقد اتسع
الوقت للخبر الصحيح: «لا صلاة بحضرة طعام أو قريب الحضور».

الْحَرَّ وَالْبَرْدَ وَشِدَّةَ الرِّيحِ بِاللَّيْلِ ، وَشِدَّةَ الْوَحْلِ وَسَفَرُ
الرُّفْقَةِ .

(فَصْلٌ) وَشُرُوطُ الْجُمُعَةِ أَنْ تَكُونَ كُلُّهَا فِي وَقْتِ الظُّهْرِ
وَأَنْ تُقَامَ فِي نَفْسِ الْبَلَدِ وَأَنْ لَا تُقَامَ قَبْلَهَا جُمُعَةٌ فِي تِلْكَ

(وشدة الحر والبرد وشدة الريح بالليل) وبعد طلوع الفجر إلى طلوع
الشمس للمشقة ويؤخذ من تقييده بالليل إنه ليس عذراً في ترك
الجمعة (وشدة الوحل) بفتح الحاء ليلاً أو نهاراً كالمطر (وسفر
الرفقة) لمريد سفرأً مباحاً وإن قصر ولو سفر نزهة لمشقة تخلفه
باستيحاشه وإن أمن على نفسه أو ماله .

(فصل . وشروط الجمعة أن تكون كلها في وقت الظهر) لأنه ﷺ
والخلفاء لم يقيموها إلا كذلك فلو خرج وقتها وهم فيها أتموها ظهراً
أو شكوا فيها خرج أو لا أتموها جمعة (وأن تقام في نفس البلد)
يعني لا بد من إقامتها في خطة أبنية أو طان المجتمعين بلدة كانت
أو قرية سواء كانت من خشب أو سعف أو قصب فلو لازم أهل
الخيام الصحراء أبداً فلا جمعة نهم ولو أقاموا على عمارة قريبهم
التي انهدمت أو احترقت بنية عمارتها فلهم إقامتها بخلاف ما لو
ارتحل أهلها وجاء غيرهم أو أرادوا إنشاء نحو قرية فلا تصح منهم
ولو امتدت الصفوف فخرج بعضهم عن العمران فمن كان بمحل لا
يترخص المسافر قبل مجاوزته صحت جمعته ومن لا فلا (وإن لا
تقام قبلها جمعة في تلك البلد) لأن النبي ﷺ والخلفاء بعده لم
يقيموها إلا في محل واحد فلو عسر اجتماع الناس في مكان جاز

الْبَلَدِ وَأَنْ تُصَلِّيَ جَمَاعَةً وَأَنْ يَكُونُوا أَرْبَعِينَ ذُكُوراً مُكَلَّفِينَ
أَحْرَاراً مُسْتَوْطِنِينَ لَا يَظْعَنُ شِتَاءٌ وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَأَنْ
تَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ .

(فَصْلٌ) فَرُوضُ الْخُطْبَتَيْنِ خَمْسَةُ (الْأَوَّلُ) الْحَمْدُ لِلَّهِ
فِيهِمَا (الثاني) الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِيهِمَا (الثَّالِثُ)

تَعَدُّهَا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ . فَإِنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى صَحَّتِ
السَّابِقَةُ دُونَ مَا سِوَاهَا وَالْعَبْرَةُ فِي السَّبْقِ بِالرَّاءِ مِنْ أَكْبَرِ (وَأَنْ تُصَلِّيَ
جَمَاعَةً) فَلَا تُصَحِّحُ فِرَادَى (و) زِيَادَةُ عَلَى ذَلِكَ (أَنْ يَكُونُوا أَرْبَعِينَ)
فَلَا تُصَحِّحُ بَدْوَنَهُمْ (ذُكُوراً) فَلَا تُنْعَقِدُ بِامْرَأَةٍ وَلَا خَتْنَى (مُكَلَّفِينَ) فَلَا
تُنْعَقِدُ بِمَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ فِيهَا (أَحْرَاراً) فَلَا تُنْعَقِدُ بِرَقِيقٍ مُدْبِرٍ أَوْ مَكَاتِبًا
أَوْ مَعْلُوقٍ الْعَتَقِ بِصَفَةٍ أَوْ مَبْعُوضٍ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مَهَابَةٌ وَوَسْعُ
نُوبَتِهِ فَعَلَهَا (مُسْتَوْطِنِينَ) فَلَا تُنْعَقِدُ بِغَيْرِهِمْ وَلَوْ مُقِيمًا وَإِنْ لَزِمَهُ فَعَلَهَا
وَالْمُسْتَوْطِنُ هُوَ الَّذِي (لَا يَظْعَنُ شِتَاءٌ وَلَا صَيْفًا إِلَّا لِحَاجَةٍ وَأَنْ
تَتَقَدَّمَهَا خُطْبَتَانِ) لِلْأَتْبَاعِ .

(فصل . فَرُوضُ الْخُطْبَتَيْنِ خَمْسَةُ الْأَوَّلُ الْحَمْدُ لِلَّهِ فِيهِمَا)
وَالْمُرَادُ لَفْظُ الْحَمْدِ وَمَا اشْتَقَّ مِنْهُ كَأَحْمَدَ اللَّهِ وَحَمْدُ اللَّهِ وَأَنَا حَامِدُ اللَّهِ
وَلَا بَدَّ مِنَ الْجَلَالَةِ الْكَرِيمَةِ وَلَا يَكْفِي الْحَمْدُ لِلْخَالِقِ أَوْ الرَّازِقِ مَثَلًا
وَلَا يَكْفِي وَجُودُهُ فِي أَحَدِهِمَا فَقَطْ . (الثاني الصلاة على النبي ﷺ
فِيهِمَا) مَعَ ذِكْرِ اسْمِهِ وَلَوْ الْمَاحِي أَوْ الْعَاقِبُ أَوْ الْبَشِيرُ أَوْ النَّذِيرُ فَلَا
يَكْفِي الضَّمِيرُ وَأَنْ تَقْدَمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ (الثالث الوصية بالتقوى فِيهِمَا)

الْوَصِيَّةُ بِالتَّقْوَى فِيهِمَا (الرَّابِعُ) قِرَاءَةُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي
 الْأُولَى أَوْ فِي الثَّانِيَةِ (الخَامِسُ) الدُّعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَوْ
 رَحِمَكُمُ اللَّهُ فِي الثَّانِيَةِ ، وَشُرُوطُهُمَا إِسْمَاعُهُمَا أَرْبَعِينَ
 وَالْمُؤَالَاةُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ وَطَهَارَةِ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ
 وَالْأَكْبَرِ وَطَهَارَةِ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ وَالْقِيَامُ
 إِنْ قَدَرَ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِقَدْرِ
 الطَّمَأْنِينَةِ ، وَأَنْ تَكُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ وَبَعْدَ الزَّوَالِ .

ولو ينحو أطيعوا الله (الرابع قراءة آية من القرآن في الأولى أو في
 الثانية) وأن نسخ حكمها حيثنذ وبقي تلاوتها (الخامس الدعاء
 للمؤمنين) والمؤمنات (ولو رحمكم الله في الثانية) فلا بأس
 بتخصيصه بالسامعين ولا بالدعاء للسلطان إذا لم تكن في وصفه
 مجازفة (وشروطهما إسماعهما أربعين) والمراد بذلك السماع
 بالقوة (والمؤالاة بينهما وبين الصلاة) فلو فصل بينهما فاصل عرفا
 ضر (وطهارة الحدث الأصغر والأكبر وطهارة النجاسة في الثوب
 والبدن والمكان والقيام) فيهما (إن قدر) أما العاجز فيفعلهما على
 حسب حاله (وستر العورة) فلو كان مكشوفاً مع القدرة لم تصح
 (والجلوس بين الخطبتين) فلا يكفي الفصل بينهما بسكتة (يقدر
 الطمأنينة) في الصلاة والأولى كونه بقدر سورة الإخلاص (وأن تكون
 بالعربية) فلا يكفي كونها بغيرها، وإن لم يكن فيهم من يحسنها وجب
 على كل منهم تعلمها ليفعلها واحد منهم ، ولو كان كلهم عجمياً خطب
 لهم واحد بالعربية لأنهم يعرفون كونه يعظهم ، ولو مضى زمن التعلم

(فَصْلٌ) تَجْهِيْزُ الْمَيِّتِ وَهُوَ غُسْلُهُ وَتَكْفِيْنُهُ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ
وَدَفْنُهُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَأَقْلُ غُسْلِهِ تَعْمِيْمٌ بَدْنِهِ شَعْرًا وَبَشْرًا بِالْمَاءِ
الْخَالِصِ بَعْدَ إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ. وَأَمَّا الْكَفْنُ فَأَقْلُهُ مَا يَسْتُرُ

ولم يتعلم أحد منهم أثم الجميع (وبعد الزوال) فلو تقدمت عليه لم
تصح.

(فصل . تجهيز الميت وهو غسله وتكفينه) وحمله (والصلاة عليه
ودفنه فرض كفاية) على كل مسلم علم بموته وإن لم يكن من أهله
وفرض الكفاية مهم قصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله ويجب
على الكل ويسقط بفعل البعض القائم بفرض الكفاية (وأقل غسله
تعميم بدنه شعراً وبشراً بالماء الخالص بعد إزالة النجاسة) وهذا ما
في المنهاج في هذا الباب لكن الذي ذكره في غسل الحي أنه لا
يشترط في صحة الطهارة زوالها وهذا هو المعتمد فلا فرق بين
الحي والميت (وأما الكفن فأقله ما يستر العورة) وهذا ما ذكره
النسوي في بعض كتبه ولكن المعتمد أن أقله ساتر جميع البدن
ويمكن حمل الأول على محض حق الله تعالى وأما الثاني ففيه
حقان حق الله تعالى وحق للميت فلم يمكن إسقاطه وأما الثاني
والثالث فمحض حق الميت فلو أوصي بإسقاطهما نفذت الوصية
وإلا فلا بد من جميعهما من التركة حتى لو اتفقت الورثة على تكفينه
بثوب كفن في ثلاثة . نعم للغريم المستغرق دينه المنع مما زاد على
واحد فإن كفن من مال زوج أو قريب أو من بيت المال أو من مال
وقف على إلا كفان كفن في ثوب فقط (والأفضل للرجل) أي الذكر

الْعَوْرَةَ ، وَالْأَفْضَلُ لِلرَّجُلِ ثَلَاثُ لَفَائِفَ وَلِلْمَرْأَةِ خَمْسَةُ إِزَارٍ
وَخِمَارٌ وَقَمِيصٌ وَلِفَافَتَانِ .

(فَضْلٌ) وَفُرُوضُ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ سَبْعَةٌ (الْأَوَّلُ) النِّيَّةُ
فَيُنَوِي فِعْلَ الصَّلَاةِ وَتَعْيِينَهَا كَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَيُنَوِي
فَرَضِيَّتَهَا (الثاني) أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ (الثَّالِثُ) قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي
الْأُولَى أَوْ غَيْرِهَا (الرَّابِعُ) الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الثَّانِيَةِ
(الخَامِسُ) الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الثَّالِثَةِ (السَّادِسُ) الْقِيَامُ

ولو صبياً (ثلاث لفائف) سابغات طويلة عريضة (وللمرأة) والخنثي
(خمسة إزار وخمار وقميص ولفافتان) .

(فصل . وفروض صلاة الجنابة سبعة الأول النية فينوي فعل
الصلاة) وكيفية الصلاة (وتعيينها كصلاة الجنابة وينوي فرضيتها)
وإن لم يقل فرض كفاية (الثاني أربع تكبيرات) فيمتنع النقص عنها
ولو زاد عليها ولو عمداً لم تبطل (الثالث قراءة الفاتحة في الأولى أو
غيرها) كما في المنهاج والأولى أولى ويستفاد من ذلك جواز جمع
ركنين في تكبيرة، وعدم الترتيب بين الفاتحة وغيرها وجواز ذلك
خلاف الأولى (الرابع الصلاة على النبي ﷺ بعد الثانية)
للاتِّباع (الخامس للدعاء للميت بعد الثالثة) ولو طفلاً ومجنوناً ونبيّاً
وأقله اللهم أغفر ويندب أن يقول اللهم أغفر لحينا وميتنا وشاهدنا
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من أحبيته منا فأحبه على
الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان، وبعده اللهم إن هذا

لِلْقَادِرِ (السَّابِعِ) السَّلَامُ .

(فَصْلٌ) وَأَمَّا الدَّفْنُ فَأَقْلَهُ حُفْرَةٍ تَكْتُمُ رَائِحَتَهُ وَتَحْرُسُهُ مِنْ
السَّبَاعِ ، وَيَجِبُ تَوَجُّيْهُهُ لِلْقِبْلَةِ . وَأَكْمَلُهُ حُفْرَةٌ قَدَرُ قَامَةٍ

عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبه وأحبابه
فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك
لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم أنه
نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني
عن عذابه وقد جئتاك راغبين إليك شفعاء له اللهم إن كان محسناً
فرد في إحسانه وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه
فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبه ولقه
برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك يا أرحم
الراحمين * وفي الطفل بعد الأول اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً
وذخراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما . وبعد
الرابعة اللهم لا تفتننا بعده ولا تحرمنا أجره واغفر لنا وله (السادس
القيام للقادر) كبقية الصلوات المفروضة (السابع السلام) كما في
صلاة الأحياء .

(فَصْلٌ . وَأَمَّا الدَّفْنُ فَأَقْلَهُ حُفْرَةٍ تَكْتُمُ رَائِحَتَهُ) أي الميت
(وتحرسه من السباع) فلو بنى عليه بناء على وجه الأرض مع إمكان
الحفر لم يكف (ويجب توجيهه للقبة) فلو دفن لغيرها وجب نبشه
وتوجيهه (واكملة حفرة قدر قامة وبسطة) بأن يقوم رجل معتدل
القامة ويرفع يديه فوق رأسه (وهو أربعة أذرع ونصف) ولا ينافيه

وَبَسْطَةٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَذْرُعٍ وَنُصْفٌ . وَيَحْرُمُ النَّدْبُ بِتَعْدِيدِ
 شَمَائِلِ الْمَيِّتِ نَحْوَ وَاسِيْدَاهُ وَكَهْفَاهُ ، وَيَحْرُمُ النَّوْحُ وَهُوَ
 رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنَّدْبِ ، وَيَحْرُمُ الْجَزَعُ بِضَرْبِ الصَّدْرِ وَنَشْرِ
 الشَّعْرِ وَشَقِّ الْجَيْبِ وَطَرَحِ الرَّمَادِ عَلَى الرَّأْسِ أَوْ نَحْوِ
 ذَلِكَ .

(بَابُ الزَّكَاةِ)

تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالزُّرُوعِ وَالشَّمَارِ

من قَدَرها بثلاثة أذرع ونصف لا مكان حمل الأول على ذراع اليد
 الثاني على ذراع العمل (ويحرم النذب بتعدد شمائل الميت نحو
 واسيدها واكلهفاه) لخبر : « ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب
 ودعا بدعوى الجاهلية » . (ويحرم النوح) لخبر : « النائحة إذا لم
 تتب تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من جرب
 حديد » . (وهو رفع الصوت بالنذب ويحرم الجزع بضرب
 الصدر) والخدود (ونشر الشعر وشق الجيب وطرح الرماد : على
 الرأس أو نحو ذلك) كتغيير اللباس بسبب الموت للخبر المار .

(بَابُ الزَّكَاةِ)

هي لغة النماء وشرعا إخراج مال مخصوص عن مال أو بدن على

وَالْمَعْدَنِ وَالرَّكَازِ وَالتَّجَارَةِ، فَأَمَّا الْإِبِلُ ففِي خَمْسٍ مِنْهَا شَاةٌ
جَذْعَةٌ مِنَ الضَّأْنِ لَهَا سَنَةٌ أَوْ ثِنْيَةٌ مِنَ الْمَعَزِ لَهَا سَتَانِ وَفِي
عَشْرٍ شَاتَانِ وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ
شِيَاهٍ وَفِي خَمْسٍ وَعِشْرِينَ بَنْتٌ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ وَفِي سِتِّ
وِثْلَاثِينَ بَنْتٌ لَبُونٍ لَهَا سَتَانِ وَفِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ لَهَا

وجه مخصوص وهي إحدى أركان الإسلام من حجد وجوبها فيما هو
مجمع عليه كفر .

(تجب الزكاة في الابل والبقر) عرابا أو جواميس (والغنم)
ضأننا أو معزا فلا تجب في الظباء والخيل والرقيق للخبز: « ليس على
المسلم في عبده ولا فرسه صدقة » . (والزروع والثمار والمعدن)
سمى به لعدونه أي سكونه في الأرض (والركاز) وهو دفين
الجاهلية والتجارة . (فأما الابل ففي خمس منها شاة جذعة من الضأن
لها سنة) أو جذعت قبلها أي أسقطت مقدم أسنانها (أو ثنية من
المعز لها ستان وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي
عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض لها سنة)
وتجزى عما دون خمس وعشرين وتقع كلها فرضا لو أخرجها عن ذلك
ويعبر عنها بغير الزكاة سميت بذلك لأن أمها آن تكون من ذوات
المخاض أي الحوامل (وفي ست وثلثين بنت لبون لها ستان)
سميت بذلك لأن أمها آن لها أن تلد فتصير لبونا (وفي ست وأربعين
حقة لها ثلاث سنين) سميت بذلك لأنها استحققت أن يطرقها

ثَلَاثُ سِنِينَ ، وفي إحدى وَسْتَيْنِ جَذَعَةٌ لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ،
وفي سِتٍّ وَسَبْعِينَ بَنْتًا لَبُونٍ وفي إحدى وَتَسْعِينَ حِقَّتَانِ وفي
مِائَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ ، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا فِي
كُلِّ أَرْبَعِينَ بَنْتٌ لَبُونٍ وفي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ ، وَأَمَّا الْبَقَرُ
فَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ لَهُ سَنَةٌ ، وفي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ لَهَا
سَنَتَانِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ وفي كُلِّ أَرْبَعِينَ
مُسِنَّةٌ ، وَأَمَّا الْغَنَمُ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ وفي مِائَةٍ وَإِحْدَى
وَعِشْرِينَ شَاتَانِ وفي مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةً ثَلَاثُ شِيَاهٍ وفي
أَرْبَعِمِائَةٍ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ ، وَلَا تَجِبُ فِي

الفحل أي يغشاها (وفي إحدى وستين جذعة لها أربع سنين)
سميت بذلك لأنها أجدعت مقدم أسنانها أي أسقطته (وفي ست
وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة واحدة
وعشرين ثلاث بنات لبون ثم بعد هذا في كل أربعين بنت لبون وفي
كل خمسين حقة ، وأما البقر ففي كل ثلاثين تبيع له سنة) سمي
بذلك لأنه يتبع أمه في المرعى أو لأن قرنه يتبع أذنه (وفي كل
أربعين مسنة لها ستان ثم بعد ذلك في كل ثلاثين تبيع وفي كل
أربعين مسنة ، وأما الغنم ففي كل أربعين شاة وفي مائة واحدة
وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه وفي أربعمائة أربع
شياه ثم في كل مائة شاة) وما بين النصاب في الجميع عفى عنه
رسول الله ﷺ ويعبر عنه بالاقاص (ولا تجب في الزروع والثمار

الزُّرُوعِ وَالشُّمَارِ إِلَّا فِيمَا يَفْتَاتُ فِي حَالَةِ الْاِخْتِيَارِ فَتَجِبُ
بِدَوِّ صَلاَحِ الثَّمَرِ وَاسْتِدَادِ الْحَبِّ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثُمِائَةَ
صَاعٍ بِالْمَدِّ وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ نِصْفُ
الْعُشْرِ إِنْ سَقِيَ بِمُؤْنَةٍ وَإِنْ سَقِيَ بِغَيْرِ مُؤْنَةٍ بِالْمَطَرِ فَفِيهِ الْعُشْرُ
جَافًا مُنْقًى وَتُضَمُّ الزُّرُوعُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ فِي إِكْمَالِ

الا فيما يفتات (خرج غيره (في حالة الاختيار) خرج حالة
الاضطرار كحب الحنظل والغاسول فلا زكاة فيهما (فتجب بدو
صلاح الثمر) وهو السبب الأول له (واشتداد الحب) وتصفيته وهو
السبب الثاني للإخراج (بشرط أن يكون ثلاثمائة صاع بالمد) وهو
بالكيل المصري ستة أراذب وربع أراذب (والصاع أربعة أمداد)
والمد رطل وثلاث بالبغدادى (ويجب في ذلك نصف العشر ان سقى
بمؤنة) كساقية ودالية ونضح ودولاب أو بماء مغصوب أو بموهوب
(وان سقى بغير مؤنة كالمطر) والسييل والنيل والفرات والقنوات
(ففيه العشر) لخبر فيما سقت السماء أو كان عثريا أي يشرب
بعروقه العشر وفيما سقى بهما على السواء ثلاثة أرباعه فإن جهل
اعتبر بعدد السقيات النافعة ويعتبر كون المخرج (جافا) فلا يكفي
إخراج الرطب وإن جف في يد الآخذ وخرج منه قدر الزكاة الواجب
على الراجح لفساد القبض (منقى) فلو أخرج منه قبل تصفيته من
تبنه وترايه لم يكف (وتضم الزروع بعضها إلى بعض في إكمال
النصاب إذا كانت جنسا) فلا تضم الحنطة إلى الشعير ويضم النوع
إلى النوع والسلة جنس مستقل فلا يضم إلى الحنطة ولا إلى الشعير

النَّصَابُ إِذَا كَانَتْ جِنْسًا وَحُصِدَتْ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ .

(فَضْلٌ) وَأَمَّا الذَّهَبُ فَنَصَابُ عَشْرُونَ مِثْقَالًا وَالْمِثْقَالُ أَرْبَعَةُ وَعَشْرُونَ قِيرَاطًا ، وَنَصَابُ الْفِضَّةِ مَائَتَا دِرْهَمٍ إِسْلَامِيٍّ مِنْ فِضَّةٍ خَالِصَةٍ وَالذَّرْهَمُ الْإِسْلَامِيُّ سَبْعَةُ عَشَرَ قِيرَاطًا إِلَّا خُمْسَ قِيرَاطٍ ، وَلَا تَجِبُ

(وحصدت في سنة واحدة) فزرع العام يضم بعضه إلى بعض حيث وقع حصادهما في عام واحد وهو اثنا عشر شهراً فإن تخلل بينهما أكثر من ذلك فلا يضم وأما الثمار فمان أطلع الثاني في عام الأول ضم والافلا .

(فصل . وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً) فلو نقص في ميزان وتم في آخر فلا زكاة لأن الزكاة مواساة وما دون النصاب لا يحتمل المواساة (والمثقال أربعة وعشرون قيراطاً) وهو اثنان وسبعون شعيرة قطع من طرفها مادي وطال (ونصاب الفضة مائتا درهم إسلامي من فضة خالصة) لو اختلط إناء من ذهب وفضة ولم يعلم مقدار كل زكي الاكثر منهما أو ميزه بالنار بالسبك أو بالماء إذ الذهب لا يجزي عن الفضة كعكسه (والدرهم الإسلامي سبعة عشر قيراطاً إلا خمس قيراط) وهو خمسون شعيرة وخمسا شعيرة (ولا تجب الزكاة في ذلك حتى يحول عليه الحول) لخبر: « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » حتى لو زال ملكه بمبادلة . أو غيرها في أثناء الحول ولو بقصد الفرار من الزكاة ثم عاد استأنف

الزَّكَاةُ فِي ذَلِكَ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَزَكَاتُهُ رُبْعُ الْعُشْرِ
وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ حُلِيًّا مُبَاحًا وَيَجِبُ فِي الْمَعْدِنِ مِنَ
الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ إِذَا كَانَ نِصَابًا فِي الْحَالِ ، وَأَمَّا
الرَّكَازُ وَهُوَ دَفِينُ الْجَاهِلِيَّةِ فَفِيهِ الْخُمْسُ فِي الْحَالِ بِشَرَطِ

الحول من حين العود (وزكاته ربع العشر) هو نصف مثقال في
العشرين وخمسة دراهم في المائتين وسواء كان مضروباً أم لا
(ويشترط) في ذلك (أن لا يكون حلياً مباحاً) كحلي المرأة
والرجل إذا صح ملكه أو قصد اجارته أو اعارته لمن له استعماله
بخلاف المحرم والمكروه (ويجب في المعدن من الذهب والفضة
ربع العشر) كبقية النقود (إذا كان نصاباً) وإن لم يتابع النبل حيث
تتابع العمل أو قطعه عذراً كاصلاح آلة وهرب أجير بخلاف ما لو
قطعه لغير عذر أو يخالف المحل المخرج منه فلا يضم بعضه إلى
بعض نعم يضم الثاني إلى الأول بالنسبة لاكمال النصاب كما يضم
المخرج رهودون النصاب إلى ما ملكه من جهة أخرى في كماله
ويزكى ما كمل به النصاب فقط (في الحال) بعد التصفية والتنقية
ولا يعتبر فيه الحول لأنه للنماء وهذا كله نماء في نفسه (وأما الركاز
وهو دفين الجاهلية) والمراد به ما قبل الاسلام (ففيه الخمس)
لخبر: «وفي الركاز الخمس» . سواء حصل بتعب أم لا (في الحال)
كالمعدن (بشرط أن يكون ذهباً أو فضة) بخلاف الحديد والنحاس
ونحوهما ويدل على كونه جاهلياً أن يكون عليه اسم ملك من
ملوكهم أو على ضربهم (وأن يوجد في موات أو في ملك أحياء

أَنْ يَكُونَ ذَهَباً أَوْ فِضَّةً ، وَأَنْ يُوجَدَ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكٍ أَحْيَاءُ ، وَتَجِبُ زَكَاةُ التِّجَارَةِ إِذَا بَلَغَتْ نِصَاباً آخِرَ الْحَوْلِ . وَهِيَ رُبْعُ عَشْرِ الْقِيَمَةِ .

(فَصْلٌ) وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ بِغُرُوبِ الشَّمْسِ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ إِذَا كَانَ حُرّاً فَتَجِبُ عَلَيْهِ فِطْرَةُ نَفْسِهِ وَفِطْرَةُ مَنْ عَلَيْهِ مُؤْنَتُهُ مِنْ أَمَةٍ وَزَوْجَةٍ وَوَالِدٍ وَوَلَدٍ وَعَبْدٍ إِذَا كَانُوا مُسْلِمِينَ وَوَجَدَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمٍ

وتجب زكاة التجارة) لخبر: «وفي البز صدقة» وهي أمتعة البزاز التاجر (إذا بلغت نصاباً) فلا زكاة فيما دونه (آخر الحول) لأن مرادها القيم وهي مختلفة باعتبار الاوقات فلا يعتبر بطرفية ولا بجميعة (وهي ربع عشر القيمة) فور اتم ان ملكها بذهب أو فضة قَرَمَ بما ملك به أو بعوض فيغالب نقد البلد .

(فصل . وتجب زكاة الفطر بغروب الشمس آخر يوم من رمضان) وأول جزء من شَوَالٍ فلا فطرة على من مات قبل الغروب أو ولد بعده ويجوز اخراجها من أول شهر رمضان معجلة والأفضل اخراجها قبل صلاة العيد (إذا كان حُرّاً) فلا يجب على رقيق اخراجها مدبراً كان أو مكاتباً أو معلق العتق بصفة أو أم ولد (فتجب عليه) أي الحر (فطرة نفسه وفطرة من عليه مؤنته من أمة وزوجة) غير الناشئة ولو رجعية وبائن حامل (ووالد وولد وعبد) أي الرقيق (إذا كانوا مسلمين) خرج بذلك الكفار فلا وجوب عليهم ويجب

الْعِيدِ فَإِنْ أَخَّرَهَا أَثِمَ وَصَارَتْ قِضَاءً وَلَا فِطْرَةً عَلَى مُعْسِرٍ
وَهُوَ مَنْ لَا يَجِدُ شَيْئاً أَوْ لَا يَجِدُ إِلَّا مَا يَكْفِيهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ
وَلَا يَجِبُ بَيْعُ مَسْكَنِهِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ وَهِيَ صَاعٌ وَالصَّاعُ
أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَدُّ رَطْلٌ وَثَلْثٌ وَلَا يُجْزِيهِ إِلَّا

على الكافر فطرة عبده المسلم وزوجته التي أسلمت بعد الدخول
والعدة باقية وأصله وفرعه المسلم وتجب عليه النية وتكون النية
للتمييز وهي واجبة على المؤدي عنه ابتداء ثم يتحملها المؤدي
تحمل حواله ولهذا لو كان زوج الحرة معسراً فلا فطرة عليه ولا عليها
ولو موسرة (ووجد ما يؤدي عنهم) بخلاف من لم يجد ذلك فإن
وجد ما يكفي البعض قدم نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم أباه
ثم أمه ثم ولده الكبير ولو وجد بعض صاع وجب اخراجه (ويحرم
تأخيرها عن يوم العيد فإن أخرها أثم وصارت قضاء ولا فطرة على
معسر) لأنه فقير غير أهل للمواساة (وهو من لا يجد شيئاً أو لا يجد
إلا ما يكفيهِ ليلة العيد ويومه) من غير فضلة (ولا يجب بيع مسكنه
وخادم يحتاج إليه) بخلاف ما لو لم يحتج لذلك فيلزمه بيعهما
(وهي صاع والصاع أربعة أمداد بمد النبي ﷺ والمد رطل وثلث)
بالبغدادى وبالحضرمي بوزن تريم رطل ونصف تصح الأربعة
الأمداد ستة أرطال تريمي وهي خمسة أرطال وثلث بغدادى (ولا
يجزيه إلا الكيل) وهو قدحان بالكيل المصري قريب أربع حفنات

الْكَيْلُ وَلَا يُجْزِيهِ إِلَّا مَنْ غَالِبَ قُوتِ الْبَلَدِ .

(بَابُ الصَّيَامِ)

يَثْبُتُ دُخُولُ رَمَضَانَ بِاسْتِكْمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، أَوْ
بِرُؤْيَا الْهَلَلِ وَيَكْفِي شَهَادَةُ عَدْلٍ .

(فَصْلُ) وَشُرُوطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ النَّيَّةُ فَإِنْ كَانَ فَرَضًا

بكفي رجل معتدل الخلقة (ولا يجزيه الا من غالب قوت البلد) أي
بلد الوجوب والمعتبر غالباً قوت المعشر والمعتبر غالب قوت بلد
الوجوب جميع السنة ويجزي الاعلى عن الأدنى ولا عكس والمراد
به زيادة الأقييات لا القيمة والبر على ثم السلة ثم الشعير ثم الأرز
ثم التمر ثم الزبيب .

(بَابُ الصَّيَامِ)

(يثبت دخول رمضان باستكمال شعبان ثلاثين يوماً) وان لم ير
الهلال (أو برؤية الهلال ويكفي شهادة عدل) في الشهادة لا الرواية
ولو بقوله أشهد أنني رأيت الهلال وأطبق السحاب بحيث لا يمكن
رؤيته بحال على الراجح وهذا بالنسبة للصوم ونحوه لا للطلاق
والمعلق به أو العتق أو حلول الأجل ما لم تكن متعلقة بالشاهد
فيؤاخذ بها .

(فصل . وشروط صحة الصوم) والمراد هنا بالشرط ما يشمل

اَشْتَرَطَ التَّبَيُّتُ قَبْلَ الْفَجْرِ وَالتَّعْيِينُ كَصَوْمِ رَمَضَانَ أَوْ نَذَرَ
وَشَرَطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ أَيْضاً الْإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ عَمداً
وَعَنِ الْاسْتِقَاءَةِ وَعَنْ وُضُوءِ عَيْنٍ إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفاً كَبَاطِنِ
أُذُنٍ وَإِحْلِيلٍ مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ فَلَا يَضُرُّ وُضُوءُ دَهْنٍ بِتَشْرِبِ
الْمَسَامِ وَلَا طَعْمُ الْكُحْلِ بِحَلْقِهِ وَلَا يُفْطَرُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ
نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً أَوْ مُكْرَهاً وَيُفْطَرُ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ بِلَمَسٍ أَوْ
قُبْلَةٍ أَوْ مُضَاجَعَةٍ لَا بِفِكْرٍ وَنَظَرٍ وَشَرَطُ صِحَّةِ الصَّوْمِ أَيْضاً

الركن (النية) لأنها عبادة بدنية فاعتبرت فيه (فإن كان فرضاً) ولو
نذاراً أو قضاءً أو كفارةً أو أمر به الإمام في الاستسقاء (اشترط
التبیت قبل الفجر) لخبر: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام
له» (والتعيين كصوم رمضان أو نذر) فلا يجب التعرض للأداء أو
القضاء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا للفريضة على الراجح (وشروط
صحة الصوم أيضاً الإمساك عن الجماع) فمن جامع (عمداً) عالماً
مختاراً قبلاً أو دبراً أو بهيمة وإن لم ينزل ولو بتغيب الحشفة فقط
وبحائل بطل صومه (وعن الاستسقاء) لخبر: «من استسقاء فليقض ومن
ذره القيء فلا بأس» . (وعن وضوء عين) كسمسمه (إلى ما يسمى
جَوْفاً كَبَاطِنِ أُذُنٍ وَإِحْلِيلٍ مِنْ مَنْفَذٍ مَفْتُوحٍ فَلَا يَضُرُّ وَضُوءُ دَهْنٍ
بِتَشْرِبِ الْمَسَامِ وَلَا طَعْمُ الْكُحْلِ بِحَلْقِهِ) وإن رأى أثره في نخامته
ولا غبار طريق وغريلة الدقيق ولا ذباب ولا بعوض إذ ليس ذلك عينا
مفطرة (ولا يفطر إذا فعل ذلك ناسياً أو جاهلاً) عذر (أو مكرهاً
خطر بخروج المني بلمس) بلا حائل (أو قبلة) كذلك (أو

الإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنَّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فِي جَمِيعِ
النَّهَارِ وَيَحْرُمُ صَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَحْرُمُ صَوْمُ
النَّصْفِ الْأَخِيرِ مِنْ شَعْبَانَ إِلَّا لِنَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ كَفَّارَةٍ أَوْ
وَرْدٍ .

(فَصْلٌ) وَشُرُوطُ وَجُوبِ رَمَضَانَ الْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ

مضاجعة) فإن قبلها ثم فارقها فأنزل فإن كانت الشهوة مستصحبة
والذكر قائما أفطر وإلا فلا . ولو لمس ما لا ينقض الوضوء فأنزل لم
يفطر (لا بفكر ونظر) ويحرم تكريره بشهوة (وشرط صحة الصوم
أيضا الاسلام) فلا يصح من كافر أصلي حتى لو ارتد في أثناء يومه
بطل صومه وإن عاد عن قرب (والعقل) فلا يصح من مجنون فلو
جنّ في أثناء يومه بطل (والنقاء عن الحيض والنفاس في جميع
النهار ويحرم صوم العيدين) لنهيه ﷺ عن صومهما (وأيام
التشريق) ولو لمتنع عادم الهدى لخبر: «أيام منى أيام أكل وشرب
وذكر الله تعالى» . (ويحرم صوم النصف الأخير من شعبان) لخبر: «لا
تقدّموا صوم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوما
فليصم قبله» . (إلا لنذر) متقدم (أو قضاء أو كفارة أو ورد) أو وصله
بما قبل النصف حتى لو كان عليه قضاء ويريد إيقاعه فيما بعد
النصف لم يصح على قياس ما تقرر في الصلاة في الأوقات
المكروهة .

(فصل . وشروط وجوب) صوم (رمضان الاسلام) فلا يصح

وَالْبُلُوغُ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الصَّوْمِ وَيُؤْمَرُ بِهِ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ إِذَا أَطَاقَا لِسَبْعِ سَنِينَ وَيُضْرَبُ عَلَى تَرْكِهِ لِعَشْرِ، وَيَجُوزُ الْفِطْرُ لِلْمَسَافِرِ سَفَرًا طَوِيلًا مُبَاحًا وَلِلْمَرِيضِ إِذَا خَافَ الضَّرَرَ وَلِلْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ إِذَا خَافَتَا عَلَى أَنْفُسِهِمَا وَعَلَى الْوَلَدِ وَلِمَنْقِذِ حَيَوَانٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ وَيَقْضُونَ كُلُّهُمْ وَيَجِبُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدٌّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِانْقَاضِ حَيَوَانٍ مُشْرِفٍ عَلَى الْهَلَاكِ، وَعَلَى الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ إِذَا أَفْطَرْتَا خَوْفًا

من كافر ولو ارتد (والعقل) فلا يجب على مجنون لعدم تكليفه (والبلوغ) فلا يجب على صبي لخبر: «رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق». (والفطرة على الصوم ويؤمر به الصبي والصبيّة إذا أطاقا لسبع سنين) أي بعدها مع التمييز (ويضرب على تركه لعشر) ولو في أثنائها لأنه مظنة البلوغ والتمييز (ويجوز الفطر للمسافر سفرا طويلا مباحا) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. (وللمرريض إذا خاف الضرر) على نفسه أو عضوه أو منفعة عضوه (وللحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما) ولو مع الولد وعلى الولد (وحده سواء كان ولد المرضعة أم لا أو مستأجرة كانت أم متبرعة) ولمنقذ حيوان (محترم) مشرف على الهلاك ويقضون كلهم (لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.) (ويجب مع القضاء لكل يوم مدٌّ على من أفطر لانقضاء حيوان) محترم (مشرف على الهلاك) لقوله تعالى :

على الولد وعلى مَنْ أَمَرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ وَمَنْ أَفْطَرَ
بِغَيْرِ عَذْرِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ .

(فَصْلٌ) فِي الْاِعْتِكَافِ وَشَرْطُ صِحَّةِ الْاِعْتِكَافِ النِّيَّةُ
وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْإِسْلَامُ وَالْعَقْلُ وَالنِّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ
وَالنَّفَاسِ وَالطَّهَارَةِ عَنِ الْجَنَابَةِ .

﴿ وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين ﴾ . (وعلى الحامل
والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على الولد) وحده لأنه فطر ارتفق به
شخصان بخلاف ما لو خافتا على أنفسهما ولو مع ولدهما فلا فدية
كالمرضع . أو أفطر لإنقاذ مال غير حيوان أو حيوان محترماً كان أو
غير محترم (وعلى مَنْ أَمَرَ الْقَضَاءُ إِلَى رَمَضَانَ آخَرَ) بِغَيْرِ عَذْرِ
وَجَبَ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْحَرَمَةِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَدَّ مِنَ الطَّعَامِ وَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرَّرِ
السَّنِينَ (وَمَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عَذْرِ) وَلَوْ يَوْمَ الشُّكِّ وَبَيَّنَّ أَنَّهُ رَمَضَانَ
(وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ .

(فَصْلٌ فِي الْاِعْتِكَافِ) وَهُوَ لُغَةٌ لِلْبَثِّ وَشَرَعًا لَبَثٌ مُسْلِمٌ مُمَيِّزٌ
عَاقِلٌ سَالِمٌ مِنَ الْحَدَثِ الْكَبِيرِ (وَشَرْطُ صِحَّةِ الْاِعْتِكَافِ النِّيَّةُ) لِأَنَّهَا
عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ فَتَوَقَّفَتْ عَلَيْهَا (وَاللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ) وَلَوْ مُتَرَدِّدًا فِي
اِقْطَارِهِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى طَمَآنِيَةِ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَبَاشَرُوهُمْ
وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ﴾ . فَلَا يَصِحُّ فِي مَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ وَمَصَلًى
عِيدٍ وَمَسْجِدِ امْرَأَةٍ وَهُوَ الْمَحَلُّ الْمُهَيَّأُ لَصَلَاتِهَا مِنْ بَيْتِهَا (وَالْإِسْلَامُ) فَلَا
يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ لَا نِفَاقَ أَهْلِيَّتِهِ كُنْيَةِ الْعِبَادَةِ (وَالْعَقْلُ) فَلَا يَصِحُّ مِنْ
مَجْنُونٍ لَمَّا مَرَّ (وَالنِّقَاءُ عَنِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالطَّهَارَةِ عَنِ الْجَنَابَةِ)
فَلَا يَصِحُّ مِنْ حَائِضٍ أَوْ نَفْسَاءٍ أَوْ جَنْبٍ لِحَرَمَةِ مَكْتَبِهِمْ فِي الْمَسْجِدِ .

(بَابُ فِي الْحَجِّ)

وَيَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ عَلَى الْبَالِغِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ الْعَاقِلِ الْقَادِرِ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ إِنْ عَجَزَ لِمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ أَوْ كِبَرٍ .

(فَصْلٌ) فُرُوضُ الْحَجِّ خَمْسَةُ الْإِحْرَامِ وَهُوَ النِّيَّةُ بِالْقَلْبِ وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ وَالطَّوَافُ بَعْدَ الْوُقُوفِ ثُمَّ السَّعْيُ وَالْحَلْقُ أَوْ

(بَابُ فِي الْحَجِّ) وهو لغة القصد وشرعا قصد البيت للنسك على وجه مخصوص وهو احد أركان الاسلام من حجد وجوبه كفر . والأصل فيه قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ . (ويجب الحج والعمرة على البالغ الحر المسلم العاقل القادر عليه) فلا تجب على صبي ولا مجنون ولا رقيق ولو مدبرا أو مكاتبا أو مبعضا أو أم ولد أو معلق العتق بصفة (نفسه أو بغيره أن عجز لمرض لا يرجى برؤه أو كبر) حتى لو استتاب فبرئ وقع الفعل عن النائب ولا أجرة له ولم يسقط الفرض عن المستنيب .

(فصل . فروض الحج خمسة الاحرام وهو النية بالقلب) ويسن التلطف بها والتلبية حتى لو نوى ولم يلب كفى أو عكسه فلا يكفي (والوقوف بعرفة) لخبر : «الحج عرفة» . (والطواف بعد الوقوف) لقوله تعالى : ﴿وَلِيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ . (ثم السعي) لقوله ﷺ : «يا أيها الناس ان الله كتب عليكم السعي فاسعوا» . وأشار بشم إلى أنه لا بد من تأخير

التَّقْصِيرُ وَوَاجِبَاتُهُ سِتَّةُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ وَالْمَبِيتِ
بِمُزْدَلَفَةِ لَيْلَةِ النَّحْرِ وَمَبِيتُ لَيْالِي التَّشْرِيقِ بِمَنْىَ وَرَمَى جَمْرَةَ
الْعَقَبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ وَرَمَى الْجِمَارِ الثَّلَاثِ بَعْدَ
الْوُقُوفِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ بَعْدَ الزَّوَالِ كُلِّ وَاحِدَةٍ
بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، وَيَجُوزُ النَّفَرُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي قَبْلَ الْغُرُوبِ
وَطَوَافُ الْوُدَاعِ وَفَرُوضُ الْعُمْرَةِ أَرْبَعَةٌ : الْإِحْرَامُ ثُمَّ

السعي عن طواف محسوب ولو طواف قدوم (والحلق أو التقصير)
لقوله تعالى : ﴿مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ . وترتيب في المعظم . وأركان
الحج أركان العمرة إلا الوقوف ويجب الترتيب في جميع أعمالها
(وواجباته ستة الاحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة ليلة النحر
ومبيت ليلالي التشريق بمنى ورمى جمرة العقبة يوم النحر سبع
حصيات ورمى الجمار الثلاث بعد الوقوف كل يوم من أيام التشريق
بعد الزوال كل واحدة بسبع حصيات) بكل ما يسمى حجرا باليد لا
برجل ومقلاع ولا بد في رمي أيام التشريق من الترتيب بين
الجمرات بان يرمي أولا الجمرة التي تلي مسجد الخيف ثم
الوسطى ثم إلى جمرة العقبة ولا بد من أن يكون الرمي بعد الزوال
في أيام التشريق ويبقى وقت الأداء إلى آخر أيام التشريق ولو فاته
رمي يوم فعله ليلاً أو نهاراً أو قبل الزوال لكن لو رمي عن يومه بعد
الزوال وعليه رمي اليوم الذي قبله وقع عن أمسه وأعادته عن يومه
(ويجوز النفر في اليوم الثاني قبل الغروب) لقوله تعالى : ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ
فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثْمَ عَلَيْهِ﴾ . (وطواف الوداع) لخبر : وأمر الناس أن يكون

الطَّوْفُ ثُمَّ السَّعْيُ ثُمَّ الْحَلْقُ أَوْ التَّقْصِيرُ ، وَوَجِبُهَا الْإِحْرَامُ
مِنَ الْمِيقَاتِ .

(فَصْلٌ) فَرُوضُ الطَّوْفِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَالطَّهَارَةُ عَنِ
الْحَدَثَيْنِ وَطَهَارَةُ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ وَأَنْ
يَجْعَلَ الْكَعْبَةَ عَنْ يَسَارِهِ وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعَ مَرَّاتٍ خَارِجَ
الْكَعْبَةِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَأَنْ يَتَّيَدَ بِالْحَجَرِ
الْأَسْوَدِ .

(فَصْلٌ) وَفَرُوضُ السَّعْيِ أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا فِي الْمَرَّةِ

آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ الطَّوْفِ إِلَّا أَنَّهُ خَفَفَ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَائِضِ .
(وَفَرُوضُ الْعِمْرَةِ أَرْبَعَةُ الْإِحْرَامِ ثُمَّ الطَّوْفُ ثُمَّ السَّعْيُ ثُمَّ الْحَلْقُ أَوْ
التَّقْصِيرُ وَوَجِبُهَا الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ) .

(فَصْلٌ . فَرُوضُ الطَّوْفِ سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَالطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثَيْنِ
وَطَهَارَةُ النَّجَاسَةِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ وَأَنْ يَجْعَلَ الْكَعْبَةَ عَنْ
يَسَارِهِ) فَلَوْ طَافَ عَنْ يَمِينِهِ لَمْ يَصِحْ (وَأَنْ يَطُوفَ سَبْعَ مَرَّاتٍ خَارِجَ
الْكَعْبَةِ) فَلَوْ مَشَى عَلَى الشَّاذِرِ أَوْ دَخَلَ مِنْ أَحَدَى فَتَحَتِي الْحَجَرِ
وَخَرَجَ مِنَ الْآخَرِ أَوْ مَسَ الْجِدَارَ فِي مُوَازَاتِهِ لَمْ تَصِحْ طَوْفُهُ
(دَاخِلَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) فَلَوْ طَافَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَلَوْ فِي الْحَرَمِ
لَمْ تَصِحْ (وَإِنْ يَتَّيَدُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ) فَلَوْ بَدَأَ بغيرِهِ لَمْ يَعْتَدِبْهُ .

(فَصْلٌ . وَفَرُوضُ السَّعْيِ أَنْ يَبْدَأَ بِالصَّفَا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى

الأولى وبالمروّة في المروّة الثانية وهكذا سبعا وأن يكون
بعد طواف الركن أو القدوم بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف
بعرفة .

(فصل) ويحرم بالإحرام ستة أشياء (الأول) ستر
الرأس للرجل ووجه المرأة ، ولبس المحيط في بدنه إن
كان رجلاً ، ولبس القفازين للمرأة (الثاني) التطيب في
بدنه أو ثوبه أو فراشه أو طعامه (الثالث) دهن شعر الرأس

وبالمروّة في المرة الثانية) أي ويبدأ في المرة الثانية بالمروّة
(وهكذا سبعا) للاتباع (وأن يكون بعد طواف الركن أو القدوم
بحيث لا يتخلل بينهما الوقوف بعرفة) بخلاف ما لو قدم السعي
على طواف غير محسوب فلا يعتد به أو تخلل بينهما الوقوف .

(فصل) في محرمات الاحرام (ويحرم بالإحرام ستة أشياء
الأول ستر الرأس للرجل) أو بعضه بما يعد ساترا عرفا ولو عصابة
عريضة أو طينا أو حناء أو مرهما إذا كان ذلك ثخينا (ووجه المرأة
ولبس المحيط) بالحاء المهملة أو مخيط بعضو منه وإن لم يكن
محيطا (في بدنه ان كان رجلاً) أي ذكرا (ولبس القفازين للمرأة)
والرجل أيضا وهو شيء محشو يجعل لليدين للنهي عن ذلك
(الثاني التطيب) بما يعد طيبا (في بدنه أو ثوبه أو فراشه أو
طعامه) أو شرابه (الثالث دهن شعر الرأس واللحية) والحاجب

وَاللَّحْيَةِ (الرَّابِعُ) إِزَالَةُ الشَّعْرِ وَالظُّفْرِ ، وَكَفَّارَةُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ شَاةً أَوْ إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةِ فَقَرَاءٍ لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ صَاعٍ أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (الخَامِسُ) الْجَمَاعُ فَإِنْ جَامَعَ فِي الْعُمْرَةِ فَسَدَتْ وَلَزِمَهُ إِتْمَامُهَا أَوْ فِي الْحَجِّ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، وَكَانَ عَامِداً عَالِماً مُخْتَاراً فَسَدَ ، وَإِذَا فَسَدَ وَجَبَ عَلَيْهِ إِتْمَامُهُ وَيَقْضِيهِمَا وَيُخْرِجُ الْكَفَّارَةَ وَهِيَ بَدَنَةٌ ثُمَّ بَقَرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شِيَاهٍ ثُمَّ طَعَامُ بِقِيَمَةِ الْبَدَنَةِ ثُمَّ صِيَامُ بَعْدِ الْأُمْدَادِ

والعنقفة والسبال وان لم يكن مطيبا بخلاف دهن شعور بقية البدن ورأس الاصابع ولحية الأمرد الذي لم يأت وقت نباتها (الرابع إزالة الشعر والظفر) ولو جاهلا (وكفارة هذه الاربعة شاة أو اطعام ثلاثة أصع لسته فقراء) أو مساكين (لكل واحد نصف صاع أو صوم ثلاثة أيام) لخبر كعب بن عجرة : «أيؤذيك هوام رأسك قال نعم قال انسك بشاة أو أطعم فقراء فرقا من الطعام أو صم ثلاثة أيام» (الخامس الجماع) لقوله تعالى : ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ . (فإن جامع) ولو في دبر أو بهيمة ولو بحائل وإن لم ينزل (في العمرة) قبل فراغ أعمالها (فسدت ولزمه اتمامها) لقوله تعالى : ﴿وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ . أي اتوا بهما تأمين (أو في الحج قبل التحلل الأول) بخلافه بعده فلا يفسد به نسكهم (وإذا فسد وجب عليه اتمامه) لما مر بخلاف ما لو أبطل بردة (ويقضيهما) أي يعيدهما (ويخرج الكفارة وهي بدنه) هو الواحد من الإبل ذكر أو أنثى (ثم بقرة ثم سبع شياة ثم طعام بقيمة البدنة ثم صيام بعدد الامداد السادس

(السَّادِسُ) اصْطِيَادُ الصَّيْدِ وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمَيْنِ وَقَطْعُ
أَشْجَارِهِمَا عَلَى الْمُحْرَمِ وَالْحَلَالِ وَإِذَا فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ
وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ لَا صَيْدُ حَرَمِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهَا .

(فَصْلٌ) وَمَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ وَالنِّكَاحَ وَغَيْرَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ أَنْ
يَتَعَلَّمَ كَيْفِيَّتَهُ وَشُرُوطَهُ وَشُرُوطُ الْبَيْعِ الْإِجَابُ مِنَ الْبَائِعِ
وَالْقَبُولُ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَأَنْ يَكُونَ الْعَاقِدَانِ بِالْغَيْنِ عَاقِلَيْنِ

اصطياد الصيد ويحرم صيد الحرمين) أي لمكة والمدينة (وقطع
أشجارهما على المحرم والحلال وإذا فعل شيئاً من ذلك وجبت عليه
الفدية لا صيد حرم المدينة وشجرها) ووج وهو واد بالطائف
كذلك .

(فصل . ومن أراد البيع والنكاح وغير ذلك فعليه أن يتعلم كيفيته
وشروطه) وكذا كل من أراد شيئاً لزمه تعلم ما يحتاج إليه في ذلك
الشيء فعلى الصيرفي تعلم حكم بيع الذهب بالذهب والفضة
بالفضة وعلى بائع نحو البر تعلم حكم بيعه به والشعير مثلاً وهكذا
(وشروط) جمع شرط والمراد به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا
(البيع) وهو لغة مقابلة الشيء بالشيء وشرعاً مقابلة شيء
مخصوص بشئ مخصوص على وجه مخصوص (الإيجاب من
البائع) كبتعت وملكته واشترتني بكذا أو وهبتك هذا بكذا وذلك
أو ذالك أو بيع منك بكذا (والقبول من المشتري) كاشتريت
وابتعت ورضيت وتملكت ويجوز تقدم لفظ المشتري على لفظ

رَشِيدَيْنِ مُخْتَارَيْنِ وَأَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ طَاهِراً مُتَّفَعاً بِهِ مَقْدُوراً
عَلَى تَسْلِيمِهِ ، وَأَنْ يَكُونَ مَمْلُوكاً لِلْعَاقِدِ أَوْ لَهُ عَلَيْهِ وَلايَةٌ أَوْ
وَكَالَةٌ وَأَنْ يَكُونَ مَعْلُوماً لِلْعَاقِدَيْنِ عَيْنُهُ وَقَدْرُهُ وَصِفَتُهُ فَلَا
يَصِحُّ بَيْعُ أَحَدِ الثَّوْبَيْنِ أَوْ الْعَبْدَيْنِ وَلَا بَيْعُ بَمَلٍّ هَذَا طَعَاماً

البائع ولو بقبلت ولا بد من اتصال الإيجاب بالقبول وأن لا يكون
معلقاً ولا مؤقتاً وأن لا يتخلل بينهما كلمة أجنبية ولو ممن لا يطلب
جوابه (وأن يكون العاقدان بالغين عاقلين راشدين مختارين) فلا
تصح من صبي ولا مجنون ولا محجور عليه ولا مكره بغير حق بائعاً
كان أو مشترياً (وأن يكون المبيع طاهراً) فلا يصح بيع الكلب
والخنزير وفروع كل منهما أو متنجساً لا يمكن طهره بالغسل فلا
يصح بيع ما لا يمكن طهره كسمن مائع وزيت وخل وماء تنجس وإن
أمكن طهره بالمكاثرة لأنه إحالة لا إزالة (متفعاً به) ولو بلونه
كالطاووس أو بسماعه كالعندليب والهر لصيد الفأر والقرد للحراسة
بخلاف ما لا ينتفع به كالحشرات وكل سبع لا ينتفع به (مقدور
أعلى تسليمه) فلا يصح بيع المغصوب لمن لا يقدر على انتزاعه أو
يقدر لكن بمؤنه ولا بيع الضال والأبق لمن لا يعرف مكانهما (وأن
يكون مملوكاً للعائد) فلا يصح بيع ما لا يملكه خير: « لا يبيع إلا فيما
تملك ولا عتق إلا فيما تملك » (أوله عليه ولاية أو وكالة) فيبيع
الفضولي باطل وإن أجازاه المالك (وأن يكون معلوماً للعاقدين عينه
وقدره وصفته فلا يصح بيع أحد الثوبين أو العبدین ولا بيع بملء
هذا) البيت (طعاماً) أو بزنة هذه الحصة ذهباً ولم يعلم قدر كل

ولا يَبْعُ ما لَمْ يَرَهُ ولا شِراؤُهُ .

(فَصْلٌ) وإذا باعَ طعاماً بِجِنْسِهِ ، أو فِضَّةً ، أو ذَهباً بِجِنْسِهِ اشْتَرَطَ فِي الْبَيْعِ . الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، وَالْمُمَاثَلَةُ بِالْكَيْلِ . إِنْ كَانَ مِمَّا يُكَالُ أو بِالْوِزْنِ إِنْ كَانَ مِمَّا يُوزَنُ فَإِذَا باعَ طعاماً بِطعامٍ غَيْرِ جِنْسِهِ أو فِضَّةً بِذَهِبٍ اشْتَرَطَ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ دُونَ الْمُمَاثَلَةِ .

إلا أن يقول بزنة هذا من هذا (ولا يبيع ما لم يره) لنهيه ﷺ عن بيع الغائب (ولا شراؤه) كذلك .

(فصل . وإذا باع طعاماً بجنسه) كبر بئر (أو فضة) بفضة (أو ذهباً بجنسه) أي بذهب (اشترط في البيع الحلول والتقابض قبل التفرق : والمماثلة بالكيل أن كان مما يكال أو بالوزن أن كان مما يوزن) ولا بد من تحقق المماثلة فإن جهلها كحقيقة المفاضلة والمعتبر في الكيل والوزن بعادة عهد رسول الله ﷺ وإلا فبعادة بلد البيع وما كان يكال لا يباع بمثله وزناً وعكسه والأدهان كلها مكيلة وما كان أكبر جرمًا من التمر فبمعياره الوزن وغيره الكيل (فإذا باع طعاماً بطعام غير جنسه) كبر بشعير (أو فضة بذهب اشترط) أمران (الحلول والتقابض) قبل التفرق (دون المماثلة) لخبر : « فإذا اختلفت هذه الأشياء فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » . أي مقابضة ومن لازمه الحلول غالباً .

(فَصْلٌ) يَثْبُتُ الْخِيَارُ فِي الْمَجْلِسِ فِي جَمِيعِ أَصْنَافِ الْبَيْعِ وَلَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِالتَّخَايُرِ أَوْ بِالتَّفْرِقِ بِأَبْدَانِهِمَا وَيَجُوزُ لِلْمُتَعَاقِدِينَ أَوْ لِأَحَدِهِمَا شَرْطُ الْخِيَارِ ثَلَاثًا أَوْ أَقْلٌ إِلَّا فِي الْمَجْلِسِ وَيَبْعُ الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ أَوْ النَّقْدُ بِالنَّقْدِ وَإِذَا وَجَدَ

(فصل . يثبت الخيار في المجلس في جميع أصناف البيع) لا نكاح وصداق وشفعة وهبة بلا ثواب وشركة وقراض وإجارة ونحوها (ولا ينقطع إلا بالتخاير) لخبر : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » أو يقول أحدهما للآخر اخترت » (أو بالتفرق بأبدانها) طوعاً لأن ابن عمر رضي الله عنهما راوى الخبر كان إذا اشترى شيئاً يعجبه قام وفارق صاحبه هينة (ويجوز للمتعاقدين أو لأحدهما شرط الخيار ثلاثاً أو أقل) لخبر : « إذا بايعت فقل لا خلافة أي لا غبن ولا خديعة ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال » (إلا أن يشترط قبض العوض (في المجلس) كسلم (وبيع الطعام بالطعام أو النقد بالنقد) فلا يجوز شرط الخيار فيها لأن غرض الشارع مفارقة المتعاقدين ولا علاقة بينهما والخيار ينافيه (وإذا وجد بالمبيع عيباً) قديماً لم يعلم به حال العقد (ردّه على الفور) على البائع أو وكيله بنفسه أو بوكيله فلا يكلف السعي على خلاف سجيته فإن كان ليلاً ولم يجمعهما مكان واحد فحتى يصبح أو يأكل أو يصلي أو في حمام أو دخل وقت هذه الأمور فاشتغل بها على العادة لم يبطل حقه ولو رأى البائع أو وكيله فذهب إلى الحاكم بالبلد لم يبطل (ولا

بِالْمَبِيعِ عَيْباً رَدَّهُ عَلَى الْفَوْرِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَبِيعِ حَتَّى
يَقْبِضَهُ وَيَحْرُمُ بَيْعُ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي فِي مَتَاعٍ تَعْمُ الْحَاجَةُ
إِلَيْهِ وَتَلْقَى الْقَافِلَةَ لِلشَّرَاءِ مِنْهُمْ إِذَا جَهِلُوا سِعْرَ الْبَلَدِ وَالسَّوْمُ
عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَالبَيْعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَالشَّرَاءُ عَلَى شِرَاءِ
أَخِيهِ وَالنَّجَشُ وَيَحْرُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا حَتَّى

يجوز) ولا يصح (بيع المبيع) ولا هبته ولا رهنه ولا إجارته (حتى
يقبضه) لأنه ﷺ نهى عن بيع المبيع حتى يجري عليه الصاعان أي
صاع البائع وصاع المشتري (ويحرم بيع الحاضر للبادي) للنهي
عن ذلك (في متاع تهم الحاجة إليه) مأكولاً أو غيره وإن لم يظهر به
سعة في البلد بخلاف ما يحتاج إليه نادراً (وتلقى القافلة للشراء
منهم) ولهم الخيار (إذا جهلوا سعر البلد) وإن لم يقصد التلقي
وبيعه لهم ما يقصدون شراءه من البلد كعكسه (والسوم على سوم
أخيه) لخبر: «المؤمن فلا بيع على بيع أخيه ولا سوم على سوم أخيه» .
وتعبيره بالأخ للتلفظ ولا فرق بين المسلم والكافر المحترم وإنما
يحرم بعد استقرار الثمن صريحاً ومحل هذا وما بعده ما لم يأذن له
من الحق له إذا يدل على الرضى باطناً (والبيع على بيع أخيه) كأن
يعرض على البائع سلعة دون سلعة بأزيد مما باع به في زمن جواز
العقد لأنه يؤدي إلى ندمه وفسخه (والشراء على شراء أخيه) كأن
يعرض على المشتري ولو في زمن الخيار سلعة خيراً من المبيع بأقل
مما اشترى به فإنه يؤدي إلى ندمه وفسخه : ويلحق بذلك ما لودفع
للمشتري ربها بحضور البائع (والنجش) لخبر: «لا تناجشوا فمن

يُمَيِّزُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(تم المختصر المبارك بحمد الله وعونه وحسن
توفيقه)

نجش فقد عصى أبا القاسم عليه السلام . وهو أن يزيد في السلعة لا لرغبة فيها سواء بلغت قيمتها أم لا كانت ليتيم أم لا ومحل الحرمة في هذه المناهي إذ كان عالما بنهي عليه السلام (ويحرم التفريق) ولا يصح (بين الجارية وولدها) لخبر : « من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة » سواء كان بيعا أو رهنا أو هبة أو ردا بعيب أو نحوها ويستمر ذلك (حتى يميز) ومحل ذلك أن كانا في ملك شخص واحد وإلا فلكل بيع ملكه ومحل ذلك أن كان بغير العتق أما به فيجوز ومثل ذلك ما لو فرق بينهما ولد مع الأب فإن فقدت الأم قامت الجدة مقامها نعم لو فرق بينهما مع الأب جاز والله أعلم وأحكم .

(تم المختصر المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه)

حمدا لمن شرح صدور العارفين * وفتح مقفل بصائر العاملين *
وأزاح أقفال قلوب المستفيدين * وفقه من وفقه من خواص عباده *
وسهل لهم سلوك سبل اسعاده * وصلاة وسلاما على سيد المقر بين
وامام المتقين * سيدنا محمد القائل : من يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين * وآله الأصفياء * وأصحابه النجباء * ومن اتبعهم باحسان *
مدى الدهور والازمان .

(وبعد) فقد تم طبع الكتاب الذي هو كاسمه (الفوائد المرضية
شرح مختصر المقدمة الحضرمية) نسيج شمس الدين سيد العلماء
العاملين سيدي محمد ابن شهاب الدين أحمد الرملي مفتي الثقلين
ومقدم الأئمة الثقات المحققين .

وناهيك بمختصر قلّ لفظة وكثر معناه * حوى من زبد فقه
الشافعي ما يغنيك عن النظر فيما سواه ، والحمد لله في الأولى
والآخرة .

فهرس محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
ترجمة العلامة الشمس الرملي	٣
ترجمة العلامة عبد الله بأفضل	٧
خطبة الشارح	١٧
خطبة المصنف	١٧
فصل فروض الوضوء إلخ	٢٠
سنن الوضوء	٢١
فصل وينقض الوضوء إلخ	٢٣
فصل ومن انتقض وضوءه حرم عليه الطواف والصلاة إلخ	٢٤
فصل يقدّم داخل الخلاء	٢٥
فصل ويجب الغسل من خمسة أشياء إلخ	٢٧
فصل وفروض الغسل إلخ	٢٨
سنن الغسل التسمية إلخ	٢٨
فصل وشروط الطهارة عن الحدثين إلخ	٢٩
فصل وينجس الماء القليل إلخ	٣١
فصل وإذا كان الماء قلتين إلخ	٣٢

الموضوع	الصفحة
فصل والنجاسات وهي البول إلخ	٣٣
فصل وتطهر الخمر إذا تخللت إلخ	٣٥
فصل ويجب التيمم إلخ	٣٧
فصل فروض التيمم إلخ	٣٨
فصل وشروط التيمم إلخ	٣٩
فصل ويجوز التيمم إلخ	٤٢
فصل وأقل الحيض يوم وليلة إلخ	٤٢
باب الصلاة	٤٤
فصل وتجب الصلاة على كل مسلم بالغ إلخ	٤٨
فصل وشروط الصلاة ستة إلخ	٥١
فصل وفروض الصلاة سبعة عشر	٥٢
فصل وسنن الصلاة كثيرة منها إلخ	٥٦
فصل وتبطل الصلاة بالكلام إلخ	٦٠
فصل ويستحب سجود السهو إلخ	٦٠
فصل وتبطل الصلاة إلخ	٦٢
فصل وشروط الجماعة ستة	٦٣
فصل ويجوز للمسافر قصر الصلاة إلخ	٦٦
فصل ويجوز للمسافر الجمع بين الظهر والعصر تقديماً وتأخيراً إلخ	٦٧
فصل وتجب الجمعة على كل مكلف إلخ	٦٨

الموضوع	الصفحة
فصل وشروط الجمعة	٧٠
فصل فروض الخطبتين خمسة	٧١
فصل تجهيز الميت	٧٣
فصل وفروض صلاة الجنائز سبعة	٧٤
فصل وأما الدفن فأقله حفرة إلخ	٧٥
باب الزكاة	٧٦
فصل وأما الذهب فنصابه عشرون مثقالاً	٨٠
فصل وتجب زكاة الفطر بغروب الشمس إلخ	٨٢
باب الصيام	٨٤
فصل وشروط صحة الصوم إلخ	٨٤
فصل وشروط وجوب رمضان إلخ	٨٦
فصل في الاعتكاف	٨٨
باب في الحج	٨٩
فصل فروض الحج	٨٩
فصل فروض الطواف	٩١
فصل وفروض السعي	٩١
فصل ويحرم بالإحرام ستة أشياء	٩٢
فصل ومن أراد البيع والنكاح وغير ذلك إلخ	٩٤
فصل وإذا باع طعاماً بجنسه إلخ	٩٦
فصل يثبت الخيار في المجلس إلخ	٩٧